

عبدالله أحمد اليوسف

الاجتهاد والتجديد

قراءة لقضايا الاجتهاد والتجديد في فكر
الشيخ محمد مهدي شمس الدين

الابتهاد والتجديد

قراءة لقضايا الاجتهاد والتجديد في فكر
الشيخ محمد مهدي شمس الدين

كافة الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا
أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾

[سورة النحل - ٤٣]

المقدمة

يعد آية الله الشيخ محمد مهدي شمس الدين من العلماء المتميزين بمجداة؛ فهو عالم وفقه أغنى الفقه بأرائه الاجتهادية الجديدة ومحوته الاستدلالية العميقة، وفي الفكر قَدَمَ العديد من الدراسات والطروحات المتميزة، وفي السياسة نَظَرَ لتأصيل فقهي لنظام الحكم والإدارة في الإسلام، وفي التاريخ أرخ لقضايا تاريخية بأسلوب ومضمون جديد. وبعبارة أخرى: فأنت أمام فقيه متبحر عندما يكتب أو يتحدث في القمه، وأنت أمام مفكر متميز عندما يكتب أو يتحدث في حقول الفكر والثقافة، وأنت أمام سياسي مخضرم عندما يكتب أو يتحدث في السياسة.. إنه عالم موسوعي ومتميز؛ فقد كان متعدد الأبعاد، جمع بين العمق الفقهي والإمام بثقافة العصر، كما جمع بين العلم والعمل، والسياسة والحكمة، والفكر والبصيرة، والشجاعة والاعتدال.. إنه مثال للعالم المجتهد المعاصر كما يجب أن يكون؛ كما تميز بأراء اجتهادية جديدة في غير حقل من حقول الفقه والفكر والمعرفة؛ ومؤلفاته التي تناهز الأربعين مؤلفاً تشهد له بذلك.

وفي ميادين الجهاد والعمل.. حمل راية الجهاد باللسان والقلم؛ وكان شجاعاً في طرح آرائه وأفكاره ولكن بحكمة واعتدال وهدوء؛ كما قام بتأسيس العديد من المشاريع الدينية والثقافية والتطوعية، وكان رائداً من رواد الوحدة بين المسلمين، كما عمل بجد وإخلاص من أجل توحيد الأمة ضد أعدائها انطلاقاً من مبدأ جمع الأمة على كلمة التوحيد وتوحيد الكلمة. كما نادى بالحوار الإسلامي - المسيحي انطلاقاً من مبدأ ضرورة التعايش المشترك، وبناء السلم الأهلي في المجتمع المتنوع تحت إطار الوطن الواحد.

إن حياة الشيخ محمد مهدي شمس الدين (١٣٥٤ - ١٤٢١هـ/ ١٩٣٦ - ٢٠٠١م) مليئة بالعطاء العلمي والفكري والفقهية، وبالإنجاز العملي في غير اتجاه... والكتابة عن ذلك كله يطول ويطول.. ولذلك أحببت أن أركز هذه الدراسة المختصرة على محورين مهمين في فكر الشيخ محمد مهدي شمس الدين. وهما:

الأول: الاجتهاد.

والثاني: التجديد.

فلاجهاد يمثل الوسيلة الأساسية للتأصيل الشرعي لكل القضايا الجديدة كما القديمة، والمسائل الحديثة، والأسئلة المعاصرة؛ وبدونه لا يمكن استيعاب المتغيرات، ولا الإجابة على الأسئلة الحائرة، ولا تأصيل ما يحتاج إلى تأصيل شرعي، ولا استنباط الأحكام الشرعية فيما يجب فيه ذلك.

والتجديد يمثل ضرورة وحاجة ثابتة ومستمرة؛ فمن طبيعة

الأشياء التجدد والتغير؛ وتبعاً لذلك ينبغي التجديد في الفكر الديني إذا ما أُريد للخطاب الإسلامي الارتقاء إلى مستوى التحديات الخطيرة، والتغيرات الهائلة في حياتنا المعاصرة.

وقد كثر في العقود الأخيرة من القرن العشرين للميلاد الاهتمام بقضايا الاجتهاد والتجديد وذلك لما لهما من أهمية قصوى في مسار الفكر والثقافة، كما في مسيرة المجتمع والأمة.

والمشتغلون بدراسة قضايا الاجتهاد والتجديد يختلفون في المنطلقات والمفاهيم والأهداف بين ثلاث فئات رئيسة وهي:

الفئة الأولى: وتضم شريحة من العلماء والمثقفين والمفكرين الذين يتبنون فكراً مغايراً بالمطلق للفكر الإسلامي، ومن ثم، فهي تطرح تصوراتها ومناهجها للاجتهاد والتجديد من خارج الإطار الفكري والثقافي الإسلامي، ومن خارج دائرة الرؤية الإسلامية للاجتهاد والتجديد.

الفئة الثانية: وتضم أيضاً شريحة من العلماء والمفكرين والمثقفين الذين يتبنون فكراً توفيقياً أو تلفيقياً بين الفكر الليبرالي الغربي والفكر الإسلامي، وعلى أساسه تبني تصوراتها لقضايا الاجتهاد والتجديد ومناهجه.

وهاتان الفئتان خارجتان عن نطاق بحثنا في هذه الدراسة المختصرة، لأننا نتحدث عن الاجتهاد والتجديد من الداخل وليس من الخارج، ومن الإبداع وليس الابتداع، ومن الضوابط

الشرعية وليس من التمرد عليها.

الفئة الثالثة: وتضم شريحة من الفقهاء والعلماء والمجتهدين ، كما تضم أهل علم ورأي، وتنطلق هذه الشريحة من الرؤية الإسلامية، لتطرح تصوراتها ومناهجها للاجتهد والتجديد من داخل الرؤية الإسلامية؛ انطلاقاً من الإحساس بأهمية الاجتهاد والتجديد في حياتنا المعاصرة بما يخدم المنهج الإسلامي ورؤيته للحياة والإنسان والكون.

وقد مثلت هذه الشريحة في كل فترة زمنية من التاريخ رموزاً علمية معروفة، رفعوا راية الإصلاح والإحياء والنهضة والتجديد والاجتهاد.. انطلاقاً من الرؤية الإسلامية ذاتها، واعتماداً على قراءة النصوص الدينية بصورة أعمق وأدق وأشمل، وارتكازاً على وعي أعمق بالموضوعات المتغيرة من زمن لآخر، ومن مكان لآخر.

ويعتبر آية الله الشيخ « محمد مهدي شمس الدين » قُتِبَتْ واحداً من أبرز دعاة الاجتهاد والتجديد في العصر الحديث؛ فقد كان له رحمته آراء متميزة ومستنيرة وجريئة فيما يتعلق بقضايا الاجتهاد والتجديد. وهي أفكار تستحق الدراسة والقراءة المتعمقة للاستفادة من آرائه وأفكاره القيمة في هذا الموضوع المهم بما يخدم عملية الاجتهاد وحركة التجديد سواء في حقول الفقه وأصوله، أو حقول العلوم الشرعية الأخرى، أو في مختلف حقول المعرفة والفكر والعلم.

وهذا الكتاب - عزيزي القارئ - ما هو إلا محاولة متواضعة،

وجدت متواضعة لقراءة أهم قضايا الاجتهاد والتجديد في فكر الشيخ محمد مهدي شمس الدين تفتي. فإن وفقت إلى ذلك فهذا هو الغاية والمطلوب؛ وإلا فحسبي أنني قد حاولت.. وبالله التوفيق، ومنه أستمد العون والسداد، وعليه أتوكل ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بِالْأَمْرِ قَدِيرٌ﴾ [سورة الطلاق، ٣].

كما وأنه ليسعدني أن أتلقى من إخواني العلماء الأفاضل وأهل العلم والرأي أية ملاحظات أو أفكار فيما تم عرضه في ثنايا هذا الكتاب، بما يسهم في إثراء الموضوعات المطروحة للنقاش والتي تحتاج إلى المزيد من الدراسة والمفاكرة والثقافة بما يُبلور الأفكار المثارة بصورة أفضل وأعمق وأشمل.

وختاماً... أبتهل إلى المولى عز وجل أن يجعل هذا الكتاب في ميزان أعماله، وأن ينفعني به في آخرتي، إنه - عز وجل - محط الرجاء، وغاية الأمل، وينبوع الرحمة والفيض والعطاء.

والله المستعان

عبدالله أحمد اليوسف

الحلة - القطيف

الجمعة ٦ / ١٢ / ١٤٢١هـ

٢ / ٣ / ٢٠٠١م

1
الفصل الأول

الاجتهاد

- مدخل
- تعريف الاجتهاد
- مقدمات الاجتهاد
- مجال الاجتهاد
- التخصص في الاجتهاد
- الاجتهاد في القضايا المعاصرة

مدخل

الاجتهاد في الفقه ضرورة من الضرورات المهمة في حياة المسلمين ، حيث إنه الوسيلة المعتمدة منذ زمن الغيبة الكبرى وانقطاع الوحي لاستكشاف الأحكام الشرعية في جميع أبواب الفقه الإسلامي.

والاجتهاد ممارسة عملية لتحديد « الوظائف العملية » واستنباط « الأحكام الشرعية » وفق الضوابط والموازن الشرعية التي حددها الفقهاء لممارسة الاجتهاد.

ولكي يأخذ الاجتهاد الفقهي فاعليته ومجاله الواسع لابد من ملاحظة عنصري الزمان والمكان في عملية الاجتهاد كي يمكن صياغة فقه إسلامي يستوعب متغيرات الحياة وإشكاليات الواقع المعاش ، ويستجيب لصياغة أجوبة معرفية ومفاهيمية على كل الأسئلة المثارة.

ولذلك يبدو مفهوماً ومبرراً دعوة بعض الفقهاء وأهل العلم والرأي - ومنهم آية الله الشيخ محمد مهدي شمس الدين - إلى إعادة

بناء علم أصول الفقه والحكمة والكلام والمنطق.. وغيرها من العلوم الحوزوية، وتجديد مناهج الدراسة الحوزوية بما يمكن الحوزة العلمية من الاستجابة لمتغيرات الحياة، ومواجهة التحديات الجديدة، والقضايا الحديثة؛ في ظل عالم يراد عولمته، وفرض ثقافة واحدة على كل شعوب الأرض وأممها، وهو ما يفرض تحدياً خطيراً أمام الثقافة الإسلامية؛ ولذلك يجب على كل المراكز العلمية وفي مقدمتها الحوزات العلمية الاستعداد لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين بما يلزم من أدوات ووسائل جديدة.

وبناء على ذلك، تتضح ضرورة جعل باب الاجتهاد مفتوحاً؛ لأنه حاجة مستمرة، وصيرورة دائمة، ومطلب متجدد، كي يمكن تحديد الموقف الشرعي من المسائل المعاصرة، وتأصيل القضايا الجديدة.. كقضايا المجتمع الحديث، وقضايا المرأة المعاصرة، وقضايا الحريات الشخصية والعامّة، والنظام السياسي، والنظام الاقتصادي، والتنظيم الاجتماعي، والعلاقة مع الآخر الديني، والعلاقات الدولية، والقانون الدولي... وغير ذلك كثير. وكلها قضايا ومسائل بحاجة إلى أن يجتهد فيها المجتهدون، كي يمكن تحديد الموقف الشرعي منها، وتوضيح رأي الإسلام فيها.

وفي هذا الفصل سنحاول قراءة فكر الشيخ محمد مهدي شمس الدين قده حول (الاجتهاد) وأهم الآراء المتميزة التي تناولها في هذا الموضوع المهم.

تعريف الاجتهاد

قبل الخوض في موضوع الاجتهاد من المفيد ضبط المصطلح لغوياً واصطلاحاً، ففي اللغة: الاجتهاد هو: بذل الوسع في طلب الأمر. وهو « افتعال » من الجهد والطاقة. والجُهد - بالضم -: الوسع والطاقة. وبالفتح: المشقة. وإذن فمفهوم الاجتهاد لغة يتقوم بأمرين:

١- طلب الشيء والسعي إليه بوسائله، فلا يسمى اجتهاداً وضع اليد على أمر حاضر.

٢- كون تحصيل الشيء المطلوب مستلزماً للمشقة بوجه من الوجوه، فلا يقال ذلك عن تحصيل السهل الميسور.

وفي الاصطلاح: توجد العديد من التعاريف والتي لا تخلو من مناقشة ونقد لها. وبعد أن يستعرض الشيخ محمد مهدي شمس الدين التعاريف المشهورة والإشكالات التي عليها، اختار تعريف السيد أبو القاسم الخوئي قده باعتباره أدق التعاريف وهو:

« تحصيل الحجة على الحكم الشرعي » وهو يتضمن اعتبار الملكة في أساسه، لأن كون مستند الحكم حجة للفقهاء يقتضي كونه واجداً للملكة^(١). ولهذا يمكننا أن نعرف الاجتهاد بأنه: « القدرة العلمية المستخدمة في استنباط الحكم الشرعي الفرعي من دليله ».

ولابد لطالب الفقه أو الاجتهاد من أن يمر في رحلته العلمية للوصول إلى الاجتهاد بمرحلتين: نظرية وتطبيقية. المرحلة النظرية: هي درس مقدمات الفقه. والمرحلة التطبيقية: هي تطبيق ما يحصل عليه في المرحلة النظرية من مفاهيم ونظريات وقواعد وما إليها على الأدلة الشرعية لاستفادة الحكم الشرعي منها. ولكن بشرط أن يكون محصوله من المقدمات قد ثبت صدقه لديه، وتمت حجته عنده^(٢).

والاجتهاد بما هو موضوع للأثار الشرعية من وجوب عمل المجتهد برأيه، وجواز تقليده، وجواز توليه القضاء والأمور الحسبية وغير ذلك من مقولة الفعل؛ أي تحصيل العلم بالحكم الشرعي والوظيفة العملية، وليس مجرد الملكة وإن لم تنتقل إلى حيز الفعل. نعم لابد من اعتبار الملكة في أساس هذا العمل الفقهي الاستنباطي.

والاجتهاد بهذا الاعتبار يكون مقابلاً للتقليد والاحتياط.

وأما الاجتهاد بما هو ملكة صرف، لم تنتقل إلى حيز الفعلية ولم تستعمل في استنباط الأحكام الشرعية بالفعل، فهو مجرد قابلية

ذهنية مجردة ليست لها آثار شرعية تتجاوز صاحبها.

وليس الاجتهاد بهذا المعنى هو العمل الإسلامي الذي
نفتقده على مستوى الأمة، ونشعر بالحاجة إليه، ونسعى إلى
التماس السبل لإعادة فتح أبوابه لدى جميع المذاهب الإسلامية.
والبحث في مسألة الاجتهاد من الأبحاث المشتركة بين علم
أصول الفقه وبين علم الفقه^(٣).

هذه خلاصة الخلاصة فيما يتعلق بتعريف الاجتهاد لغوياً
وإصطلاحاً.

مقدمات الاجتهاد

لكي يصل طالب العلم إلى رتبة الاجتهاد يجب عليه الإلمام بمجموعة من العلوم كي يكون قادراً على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها. وقد حدد الشيخ محمد مهدي شمس الدين مقدمات الاجتهاد بقوله: لا يحصل الاجتهاد إلا بمعرفة العلوم التي تتصل بعملية الاستنباط، فلا يكفي مجرد القدرة على فهم الحديث أو الآية لصحة دعوى الاجتهاد. والعلوم التي تتصل بعملية الاستنباط هي:

١- علوم اللغة العربية:

لا بد أن يكون لدى طالب الاجتهاد خبرة مناسبة بمسائل النحو والصرف بنحو يؤهله لمعرفة حركات الإعراب، واختلاف معنى اللفظ باختلافها. ويتصل بهذا ضرورة معرفة الهيئات والصيغ التعبيرية الدالة على العموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والمفاهيم.

٢- علوم البلاغة:

لا بد أن يكون لدى طالب الاجتهاد معرفة كافية بالبلاغة العربية، وأساليب العرب في التعبير الفصيح البليغ^(٤). وترجع الحاجة إلى علوم البلاغة لمعرفة المجازات ودلالاتها، سواء كانت في الكلمة أو في الإسناد، أو كانت استعارات أو كنيات أو غيرها^(٥).

٣- علوم القرآن:

أمثال: التجويد والقراءات والتفسير. وترجع الحاجة إلى علم التجويد إلى أنه لا بد لقارئ القرآن في الصلاة وغيرها، وكذلك قارئ الأذكار والأدعية من أداء اللفظ أداءً بيناً، وهذا لا يتأتى إلا بنطق الحروف من مخارجها المعروفة تجويدياً، وبمراعاة الظواهر اللغوية التجويدية الأخرى كالإدغام والإظهار والمد والوقف وما إليها.

أما علم القراءات فالحاجة إليه لمعرفة المتواتر من القراءات من غير المتواتر وذلك لأن قرآنية القراءات لا تثبت إلا إذا كانت القراءة متواترة.

أما الحاجة إلى التفسير فتتمثل في معرفة ما يذكر من أقوال وشواهد وقرائن أخرى تساعد الفقيه على معرفة ظهور آيات الأحكام في مداليلها^(٦).

ولابد للفقيه من معرفة تفسير القرآن وخصوص آيات الأحكام منه. والظاهر أنه لا بد للفقيه من الاجتهاد والاستدلال بالرأي بمقتضى البرهان في موارد الخلاف في المراد من بعض آيات

الأحكام، ولا يكفي في هذه الموارد الاعتماد على رأي الغير، كما أن الأمر كذلك في ظواهر السنة^(٧).

٤- علم الحديث:

لا بد للفقهاء من معرفة علمي الرجال والدراية، وترتبط مسألة الحاجة فقهياً إلى علمي الرجال والحديث بمسألة العلم بصدور الحديث عن المعصوم، وعدم العلم بصدوره^(٨)، كي يتمكن الفقيه من تمييز أنواع الروايات، وما يصلح أن يكون دليلاً منها، وما لا يصلح الاستدلال به.

٥- علم أصول الفقه:

على طالب الاجتهاد أن يكون عالماً بأصول الفقه بحيث يكون صاحب رأي في مسائل هذا العلم. ولا يكفي التقليد في علم أصول الفقه، بل لا بد من الاجتهاد في مسائله لتحصيل درجة الاجتهاد في الفقه، وإلا فالمقلد في الأصول مقلد في الأحكام^(٩).

وعلم الأصول هو المنهج العلمي الخاص لعلم الفقه، إذ عليه يقوم البحث، وبه يتم الاستنباط والوصول إلى الحكم الشرعي أو ما يقوم مقامه من وظائف عملية، شرعية كانت أو عقلية^(١٠).

٦- علم المنطق:

وحاجة الباحث والدارس في علم الفقه لعلم المنطق ترجع

إلى أن علم المنطق يمثل منهج البحث العلمي العام لجميع العلوم والمعارف البشرية على اختلاف أنماطها ومستوياتها^(١١).

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الاجتهاد لا يتوقف عليه معرفة علم المنطق، وممن يرى هذا الرأي السيد أبو القاسم الخوئي قده حيث يقول: «علم المنطق إنما يحتوي على اصطلاحات علمية لا تمسها حاجة المجتهد بوجه، إذ ليس العلم به مما له دخل في الاجتهاد، بعد معرفة الأمور التي لها دخل في الاستنتاج» ويرى الشيخ محمد مهدي شمس الدين نفس الرأي فهو يقول: لا توجد حاجة جوهرية ماسة إلى المنطق والفلسفة في عملية الاستنباط الفقهي. نعم قد تأثرت لغة البحث والاستدلال عند الأصوليين في العصور الأخيرة بهذا النوع من الخبرات الثقافية، فأدخلوا مصطلحات وأساليب في البحث الأصولي والفقهي تقتضي لفهمها على وجه صحيح خبرة طالب الاجتهاد بها واطلاعه عليها^(١٢).

٧- القواعد الفقهية:

والحاجة إليها كالحاجة إلى القواعد الأصولية لأنها تساويها وتساوقها في اعتماد البحث الفقهي عليها، وفي تمامية الاستنباط والعمل^(١٣).

٨- المعرفة التاريخية:

يحتاج طالب الاجتهاد إلى المعرفة التاريخية العامة بنشوء الإسلام وسيرة الرسول صلوات الله عليه وآله، كما يحتاج إلى معرفة الملابس التي

أحاطت بصدور النص التشريعي في الكتاب والسنة وخاصة ما يتعلق منها بأسباب النزول. والإحاطة بذلك تزيد من القدرة على فهم النص ومعرفة أبعاده، وتعطي في ذهن الفقيه حيوية الواقع الموضوعي^(١٤).

٩- الاطلاع على الحياة المعاصرة:

من المهم أن يتعرف الفقيه على الحضارة والمدنية للعصر الذي يعيش فيه ويقدم له نتائج الفقهية من آراء وفتاوى. ذلك لأن الفقه هو النظام الشامل والقانون العام لحياة الإنسان المسلم، فإذا لم يعرف الفقيه حياة المسلم الذي يريد أن يقدم له فقهه في جميع أبعادها وأنماطها وأطوارها الاجتماعية حضارية ومدنية، لم يعد فقهه قادراً على تنظيم حياة المسلم المعاصر له^(١٥). وهذا الشرط وإن لم يذكره الأصوليون ضمن شروط الاجتهاد إلا أنه على الأقل شرط ليكون الاجتهاد صحيحاً وواقعياً في محله.

هذه هي العلوم والمعارف التي يجب على طالب الاجتهاد إتقانها واستيعابها جيداً. وقد ذكروا أيضاً أنه يحسن بالفقيه أن يتقن بعض العلوم والمعارف الأخرى كالاطلاع على علم الحساب، وعلم الهندسة، وعلم الفلك، وعلم التاريخ، وعلم الجغرافيا، وما يتعلق بفن الشعر والأدب العربي.. إلا أن هذه العلوم والمعارف مما لا يتوقف عليها بلوغ رتبة الاجتهاد وإن كان الإمام بها يعتبر زيادة كمال في الفقيه؛ إلا أنها ليست شرطاً للوصول إلى رتبة الاجتهاد. إن الإمام بالعلوم الشرعية وما يرتبط بها يشكل الأساس

لتكوين العقل المجتهد القادر على الاستنباط. وهذا يعني أن الاجتهاد يحتاج إلى دراسة معمقة ومتنوعة كي يكون طالب العلم الشرعي قادراً على الاجتهاد. وبعبارة أخرى: فإن الاجتهاد بحاجة إلى تخصص في علوم الشريعة. وما نراه اليوم من ادعاء القدرة على الاجتهاد أو الحق في ذلك في القضايا الشرعية لمن ليس تخصصهم في الشريعة إنما هو ضرب من الادعاء الكاذب، ويشكل خطورة على الدين ومفاهيمه؛ فليس من الصحيح لمتقف أو مفكر أو حتى لعالم غير مجتهد أن يدعي القدرة أو الحق في الاجتهاد في المسائل الشرعية والأمور الدينية المحضة؛ لأنه ببساطة بحاجة إلى تخصص في علوم الشريعة، ودراسة مقدمات الاجتهاد، واستيعاب العلوم اللازمة للوصول إلى رتبة الاجتهاد، وطالب العلم الشرعي يحتاج إلى سنوات طويلة من عمره ينفقها في التخصص في دراسة العلوم الشرعية كي يتمكن من الوصول إلى رتبة الاجتهاد، وإذا كان التخصص محترماً في جميع العلوم فبالأولى احترامه في علوم الشريعة والدين.

ومن الضرورة بمكان التفريق بين التنظير في القضايا الثقافية والفكرية والتي هي من حق العلماء والمثقفين والمفكرين لأنها تقع ضمن اختصاصهم، وبين الاجتهاد في المسائل الشرعية والقضايا الدينية البحتة والتي هي من حق كل مجتهد جامع لشروط الاجتهاد. ومن المهم أن يطلع الفقيه على العلوم الحديثة، وأن يكون ملماً بقضايا العصر، كما أنه من الضروري أن يمتلك المثقف «ثقافة فقهية» كي يركز عليها في التنظير الثقافي والفكري.

فالفقيه إن لم يكن مطلعاً على ثقافة عصره لن يستطيع أن يقدم اجتهاداً صحيحاً أو كاملاً، فالاجتهاد لا يكون في فراغ، وإنما في وقائع تنزل بالأفراد والمجتمع من حوله؛ كما أن الإمام بثقافة العصر له مدخلية في فهم النصوص وقراءتها وفي تشكيل ذهنية الفقيه، ومن ثم، فعلى الفقيه أن يكون ملماً بثقافة عصره، حتى لا يعيش منعزلاً عن قضايا وثقافة المجتمع الذي يعيش فيه، ويجتهد له. كما أن على المثقف أن يلم بالثقافة الدينية حتى لا يتوصل في تنظيراته الثقافية والفكرية إلى آراء ونتائج بعيدة عن مقاصد الشريعة، أو تتناقض مع تعاليم الدين؛ كما نراه في كتابات بعض المثقفين الذين تأثروا بثقافة الغرب، وليس لديهم أي نصيب من الثقافة الإسلامية.

مجال الاجتهاد

إن مجال الاجتهاد يشمل حياة المسلم بكل أبعادها ومستوياتها، فرداً، وجماعةً، ومجتمعاً^(١٦). ومجال الاجتهاد يبقى واسعاً بسعة الحياة واستمراريتها، وتجدد مسائلها وأحوالها؛ فلا بد وأن يقدم الاجتهاد رؤية شرعية لكل القضايا المستجدة، والمسائل الحديثة.. وهذا ما يجعل من الاجتهاد ضرورة وحاجة مستمرة. يقول الشيخ محمد مهدي شمس الدين رحمته الله: الإسلام، بما أنه نظام حياة للبشر، ومشروع حضارة إنسانية شاملة، لا بد أن يستجيب في تدفقها وتجدها المستمرين، لأن تقدم وتطور التنظيم المجتمعي، وتجدد حاجات الفرد والمجتمع بين هذا وذاك.. كل ذلك يؤدي إلى تكوين حاجات جديدة، ونشوء وقائع جديدة لم ترد فيها نصوص خاصة في الكتاب أو في السنة، كما لم يبحثها الفقهاء الأقدمون بطبيعة الحال.

وهذه الوقائع والحاجات تمس حياة الأشخاص من حيث علاقاتهم فيما بينهم، وتمس تكوين وحياة الجماعات والمجتمعات من حيث علاقاتها فيما بينها، وفي علاقاتها مع الطبيعة، وهي في

كل ذلك تمس مستويات الحياة كلها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإذن، فلا بد أن يكون لله تعالى في كل واقعة تشريع إسلامي، ولا بد أن يكون للإسلام من كل مشكلة موقف ينسجم مع أصوله ومبادئه الكبرى، وقواعد التشريع العامة فيه.

ومن البديهي ألا تكون النصوص الخاصة وافية بقضايا الحياة المتجددة، ومن البديهي أن يواجه الفقيه قضايا جديدة يقتضيها نمط الحياة الجديد في كل عصر تتعلق بحياة الأفراد والجماعات، ولا يجد فيما بين يديه من النصوص الخاصة في الشريعة ما يفي بغرضه من معرفة حكم الله في الإسلام في تلك القضية، وهنا تبرز ضرورة الاجتهاد؛ فإن فقهاء كل عصر يتعاملون مع قضايا عصرهم المتجددة من خلال رؤية إسلامية تركز على أصول الإسلام، ومبادئه الكبرى، وقواعد التشريع العامة فيه^(١٧).

ولكن نتيجة لمجموعة من العوامل والمشكلات التي واجهتها حركة الاجتهاد عند الشيعة وبالخصوص العزل السياسي والقهر المذهبي الذي واجه الشيعة في فترات تاريخية طويلة فقد أدى هذا الوضع المأزوم بالفقهاء الشيعة إلى الانعزال والانطواء، وقد سبب هذا الأمر إلى أن يتجه المجتهدون إلى الاجتهاد فيما يرتبط بفقه الأفراد وإغفال ما يرتبط بفقه الجماعة والمجتمع، وهو ما أدى إلى انكماش الهدف من الاجتهاد كما عبر عن ذلك السيد محمد باقر الصدر قده بصورة دقيقة حيث يقول: «أظن أننا متفقون على خط عريض

للهدف الذي تتوخاه حركة الاجتهاد وتتأثر به، وهو تمكين المسلمين من تطبيق النظرية الإسلامية للحياة، لأن التطبيق لا يمكن أن يتحقق ما لم تحدد حركة الاجتهاد معالم النظرية وتفصيلها.

ولكي ندرك أبعاد الهدف بوضوح يجب أن نميز بين مجالين لتطبيق النظرية الإسلامية للحياة أحدهما: تطبيق النظرية في المجال الفردي بالقدر الذي يتصل بسلوك الفرد وتصرفاته. والآخر: تطبيق النظرية في المجال الاجتماعي وإقامة حياة الجماعة البشرية على أساسها بما يتطلبه ذلك من علاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية.

وحركة الاجتهاد من حيث المبدأ ومن الناحية النظرية وإن كانت تستهدف كلا مجالي التطبيق لأنهما سواء في حساب العقيدة، ولكنها في خطها التاريخي الذي عاشته على الصعيد الشيعي كانت تتجه في هدفها على الأكثر نحو المجال الأول فحسب، فالجتهاد - خلال عملية الاستنباط - يتمثل في ذهنه صورة الفرد المسلم الذي يريد أن يطبق النظرية الإسلامية للحياة على سلوكه، ولا يتمثل صورة المجتمع المسلم الذي يحاول أن ينشئ حياته وعلاقاته على أساس الإسلام.

وهذا التخصيص والانكماش في الهدف له ظروفه الموضوعية وملاساته التاريخية، فإن حركة الاجتهاد عند الإمامية واجهت منذ ولدت عزلاً سياسياً عن المجالات الاجتماعية للفقهاء الإسلامي، مما أدى تدريجياً إلى تقليص نطاق الهدف الذي تعمل حركة الاجتهاد

عند الإمامية لحسابه، وتعمق على الزمن شعورها بأن مجالها الوحيد الذي يمكن أن تنعكس عليه في واقع الحياة وتستهدفه هو مجال التطبيق الفردي. وهكذا ارتبط الاجتهاد بصورة الفرد المسلم في ذهن الفقيه لا بصورة المجتمع المسلم.

ونتيجة لانكماش الفقه من الناحية الموضوعية فقد أخذ الاجتهاد يركز باستمرار على الجوانب الفقهية الأكثر اتصالاً بالمجال التطبيقي الفردي وأهملت المواضيع التي تمهد للمجال التطبيقي الاجتماعي نتيجة لانكماش هدفه واتجاه ذهن الفقيه حين الاستنباط غالباً إلى الفرد المسلم وحاجته إلى التوجيه بدلاً عن الجماعة المسلمة وحاجتها إلى تنظيم حياتها الاجتماعية»^(١٨).

ولكن ما يمكن الإشارة إليه هنا، إن حركة الاجتهاد عند الشيعة قد شهدت تطوراً ملحوظاً في فقه المجتمع والدولة منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين المنصرم للميلاد، وقد جاء ذلك نتيجة طبيعية لانتصار الثورة الإسلامية في إيران، وصعود مسيرة الصحوة الإسلامية، وما فرضته من الحاجة إلى فقه إسلامي يتجاوز حدود فقه الأفراد إلى فقه المجتمع والدولة. أضف إلى ذلك ما فرضته المتغيرات في العالم المعاصر من توليد تحديات جديدة، وقضايا حديثة، ومسائل لم تكن موجودة؛ وضرورة الإجابة على الكثير من تلك الأسئلة المعاصرة.. نتيجة لذلك وغيره، فقد اتجهت حركة الاجتهاد عند الشيعة إلى الاهتمام بأبواب مهمة في الفقه الإسلامي.. كفقه الاقتصاد والسياسة والاجتماع والأسرة والبيئة والتجارة والصناعة والقانون

والدولة.. إلى غير ذلك من نتاج فقهي جديد. ولكن هذا لا يعني أن حركة الاجتهاد قد وصلت إلى نهاية المطاف؛ وإنما لازالت العملية الاجتهادية في هذه الأبواب المهمة في بداياته، والوصول إلى المطلوب لازال يتطلب المزيد من البحث والدراسة والاجتهاد في أبواب الفقه المختلفة، وخصوصاً ما يرتبط بفقه المجتمع والدولة. يقول الإمام الخميني قده: «إذا لم يكن لعلماء الدين حضور فاعل في جميع القضايا والحوادث، فليس باستطاعتهم أن يدركوا أن الاجتهاد اللفظي غير كاف لإدارة المجتمع. لابد للحوزات العلمية ولعلماء الدين أن يتحكموا دائماً بحركة الفكر وحاجة المجتمع المستقبلية، وأن يستبقوا الأحداث دائماً متأهين لأن يردوا عليها الرد المناسب، فكم من الأساليب الشائعة في إدارة أمور الناس ستتغير في المستقبل، وستحتاج المجتمعات الإنسانية إلى مسائل إسلامية جديدة لحل مشكلاتها»^(١٩) ويقول الدكتور محمد خاتمي: «إن نظر المجتهد الذي لم يعيش عصره، ويجوم ذهنه في فضاء يعود لقرون ماضية - حتى ولو كان عالماً حسن السيرة صالحاً - ليس وحده الذي يستطيع أن يكون مخلصاً للمجتمع، بل لابد للمجتهد، فضلاً عن الإحاطة بالوضع الفعلي، أن يمسك بنبض حركة الفكر وحاجة المستقبل، وأن يكون سباقاً للحوادث، ليكون متمكناً منها لا أسيراً لها»^(٢٠).

والخلاصة: إنه لكي يأخذ الفقه موقعيته يجب أن تتطور حركة الاجتهاد ليشمل جميع أبواب الفقه، سواء ما يرتبط بفقه الأفراد من عبادات ومعاملات، أو ما يرتبط بفقه المجتمع من سياسة

واقتصاد وثقافة وتعليم وتربية وقانون.. إلخ؛ وهذا ما يتطلب تطوراً منهجياً في حركة الاجتهاد، كي يشمل الاجتهاد جميع أبواب الفقه، ويمتلك الإجابة على كل الأسئلة المعاصرة التي تبحث عن إجابة شرعية. وهذا ما يتطلب من المجتهدين طرق باب الاجتهاد في أبواب جديدة من الفقه تولدت بفعل توالد العلوم الحديثة، وهذا ما يفرض أن يكون الاجتهاد حيويًا وفعالاً في كل مجالات الحياة. أما الاقتصار على الأبواب القديمة في الفقه والتي لم يعد لبعضها اثر في واقع اليوم كمباحث العبيد والإماء - مثلاً - فهذا مما سيساعد على جمود حركة الاجتهاد وعدم استيعابه لكل مجالات الحياة.

ولما كانت الحياة بمختلف أبعادها عرضة للتجدد والتغير من حين لآخر فإن حركة الاجتهاد يجب أن تستجيب لتلك المتغيرات والحاجات الجديدة، وهذا يستدعي بالضرورة أن يجتهد الفقهاء المعاصرون في كل القضايا الجديدة التي تحتاج إلى تأصيل شرعي، أما الانشغال بالمتون الفقهية القديمة، وتأليف الشروح والتعليقات عليها.. فإن هذا وإن كان مفيداً - بدرجة معينة - إلا أن هذا - لوحده - لن يستطيع أن يستوعب التجدد والتغير الحادث في المجتمع وفي العالم. ومن ثم، لن تستطيع حركة الاجتهاد الإجابة عن كثير من الأسئلة المعاصرة والشائكة؛ وإذا ما أريد الإجابة عن كل الأسئلة المعاصرة فإن المطلوب من (المجتهدين) هو الاجتهاد في القضايا المعاصرة، والمسائل الحديثة، وتوضيح رأي الإسلام فيها بصورة واضحة، وهذا ما يتطلب بدوره تجديدًا في مناهج الاجتهاد وأهدافه ووسائله.

التخصص في الاجتهاد

منذ أواخر القرن العشرين ونحن نشهد ثورة علمية عظيمة ومذهلة في جميع ميادين العلوم والمعارف؛ وهذا ما فرض أوضاعاً جديدة شمل جميع جوانب الحياة المعاصرة؛ مما يستدعي بالضرورة إعطاء رأي الإسلام في جميع التطورات والمتغيرات الجديدة. والجهة المؤهلة لتوضيح الرأي الشرعي لكل القضايا الجديدة أو القديمة هم الفقهاء المجتهدون.

وقد دفع التحول الكبير الذي تشهده حياتنا المعاصرة بعض العلماء إلى طرح فكرة (التخصص في الاجتهاد) كي يتمكن الفقهاء من مواكبة التطورات المتلاحقة على مختلف الأصعدة، وتقديم رأي الإسلام حول جميع المستجدات بصورة عميقة ودقيقة ومؤصلة شرعياً.

ومن دعا إلى فكرة (التخصص في الاجتهاد) الشيخ محمد مهدي شمس الدين حيث عبر عن رأيه في هذا الموضوع بقوله: «إن من القضايا التي يجب إيلاءها أهمية كبيرة، قضية فتح المجال أمام

الاجتهاد التخصصي في مجال فقهي محدد ينصرف إليه الفقيه بعد بلوغه مرتبة الاجتهاد العام في جميع أبواب الفقه.

والاجتهاد التخصصي يكون في غير أبواب العبادات، من أبواب الفقه الحياتي العملي، في مجال علاقة الإنسان بالمجتمع والطبيعة.

إن تطور الحياة الإنسانية وتعقيدها، وتنوع وضخامة شبكة العلاقات التي تربط الإنسان الفرد والجماعة والمجتمع بالطبيعة والمجتمع والعالم، تثير مسائل كثيرة ومتنوعة لا يستطيع الفقيه الواحد أن يعالجها جميعاً بكفاءة عالية.

وهذا يقتضي تفرغ جماعات من الفقهاء بعد بلوغهم مرتبة الاجتهاد العام للتخصص في مجالات خاصة كالإقتصاد أو أحد حقوله، البيئة، التنظيم، الصناعة، الزراعة، الأسرة، الولايات السياسية والمجتمعية، التجارة المحلية والدولية، الجهاد.. وغير ذلك»^(٢١).

كما أن الشيخ «مرتضى مطهري» يشير إلى أن آية الله الشيخ «عبدالكريم اليزدي» مؤسس حوزة قم المقدسة يتبنى فكرة التخصص في الفقه والتبعض في التقليد حيث ينقل عنه قوله: «ما من ضرورة تدعو أن يقلد الناس شخصاً واحداً في جميع المسائل، بل الأفضل أن يقسم الفقه إلى أقسام تخصصية.. أي أن مجموعة من العلماء بعد أن يتفقهوا في دورة فقهية عامة، يعينون

لأنفسهم جانباً معيناً يختصون به، ويقلدهم الناس في ذلك القسم التخصصي وحده. كأن يتخصص بعض بالعبادات، وبعض آخر يتخصص بالمعاملات، وآخرون في السياسات، وبعض بالأحكام الفقهية، كما هي الحال في الطب في الوقت الحاضر حيث تشعبت الاختصاصات؛ فهذا أخصائي في القلب، وذاك في العين، وآخر في الأذن والأنف والحنجرة، وغير ذلك. فلو حصل هذا لأمكن تحقيق أعمق كل في مجال اختصاصه « ويضيف الشيخ « مرتضى مطهري » : إن الحاجة إلى تقسيم العمل في الفقه، وضرورة إيجاد فروع تخصصية في الفقه، قد ظهرت منذ أكثر من مائة سنة حتى الآن.

إن تقسيم العمل في العلوم هو نفسه علة تكامل العلوم ومعلوله أيضاً. أي أن العلوم تنمو تدريجياً حتى تصل مرحلة لا يكون بمقدور الفرد الواحد الإحاطة بها من جميع جوانبها، فتأتي ضرورة التقسيم إلى فروع للتخصص. إذن، فإن تقسيم العمل، وظهور الفروع التخصصية في علم من العلوم نتيجة لتكامل ذلك العلم وتقدمه. ومن جهة أخرى بظهور الفروع التخصصية وتقسيم العمل وتركز الفكر في مسائل تخص ذلك التخصص، يتقدم ذلك الفرع تقدماً كبيراً.

لقد ظهرت الفروع التخصصية في جميع العلوم، كالطب والرياضيات والحقوق والآداب والفلسفة، وكان هذا سبباً لتطور تلك الفروع واطراد تقدمها، وإذا ما أريد للفقه الإسلامي أن يتكامل ويتقدم فلا بد من إيجاد فروع تخصصية في الفقه^(٣٣).

وفكرة التخصص في الاجتهاد فكرة تنسجم مع الروح العلمية، وآليات البحث العلمي الحديث، كما أنها ضرورة تفرضها طبيعة المتغيرات الهائلة في شتى حقول الحياة، وإذا ما طبقت - في يوم من الأيام - فسوف تحدث قفزة نوعية في مسيرة علم الفقه وما يرتبط به من علوم، كما ستؤدي إلى تطور منهجي في حركة الاجتهاد. وتنبع الدعوة إلى هذه الفكرة المتقدمة من الإحساس بأهمية ملاحقة تطورات العصر وإعطاء الرأي الشرعي في كل مسألة جديدة؛ إذ توجد مسائل كثيرة ومتنوعة لم يتطرق إليها الفقهاء القدماء أو المتأخرون؛ لأنهم لم يعاصروها، ولم تكن موضع ابتلاء لهم. وليس صحيحاً الادعاء بأن في الكتب الفقهية القديمة الإجابة على كل الأسئلة الجديدة، وأن الأوائل من الفقهاء لم يتركوا للأواخر شيئاً؛ ففي هذا القول من المبالغة ومخالفة الواقع ما لا يخفى على أي باحث مدقق أو عالم محقق. ومع أننا لا نقلل من قيمة تراثنا الفقهي الكبير، وعظمة فقهاءنا الكبار، وسعة علمهم واطلاعهم؛ إلا أنه لكل عصر قضاياها خصوصاً وأننا نعيش في الألفية الثالثة في ظل ثورة علمية باهرة في مجال التكنولوجيا والتقنية الحديثة، وتطور مذهب في حقول العلوم والمعارف، مما ولّد العديد من الحاجات والقضايا والمشكلات والتحديات الجديدة، وكلها تبحث عن إجابات شافية من قبل أهل الفقه والعلم الشرعي.

وما يشهده عالم اليوم من التطور المذهل والسريع في عالم

الاقتصاد والسياسة والاجتماع والتربية والتعليم والثقافة والإعلام، وقضايا البيئة والفضاء والدولة والعلاقات الدولية.. وغير ذلك كثير؛ يتطلب من الفقهاء تقديم فقه إسلامي يتناول كل تلك الأمور المهمة والجديدة، وهو ما يستدعي من الفقهاء جهداً مضاعفاً ومتخصصاً في أبواب الفقه مما سيؤدي إلى التكامل في أبواب الفقه المختلفة، والإلمام بمختلف العلوم والمعارف الجديدة مما سيسهل لكل فقيه متخصص الإجابة على مختلف الأسئلة المطروحة في مجال تخصصه الفقهي.

ولاشك أن طرح فكرة (التخصص في الاجتهاد) من قبل الشيخ محمد مهدي شمس الدين إنما يدل على النظرة المستقبلية والواعية التي تميز بها الشيخ رحمته وفهمه لمتغيرات العصر الذي كان يعيشه واستشرافه لآفاق المستقبل وتحدياته.

وبالرغم من أن فكرة (التخصص في الاجتهاد) لازالت مجرد فكرة تراود بعض الفقهاء والعلماء إلا أنه مع مرور الأيام ستنال المزيد من الاهتمام والعناية وصولاً إلى تطبيقها عملياً إذا ما أريد للفقه الإسلامي أن يتقدم ويتطور ويتكامل ويلاحق التطورات المتسارعة في مختلف حقول العلم والمعرفة، وأن يمتلك الإجابة على كل الأسئلة المعاصرة التي تبحث عن جواب شرعي أو رؤية إسلامية واضحة.

الاجتهاد في القضايا المعاصرة

إن الفقيه الذي يعيش عصره، ويدرك مستوى التطور والتقدم الذي وصلت إليه البشرية، ويعرف التحديات التي فرضتها المدنية الحديثة؛ يدرك أهمية وضرورة الاجتهاد في القضايا المعاصرة.. والشيخ محمد مهدي شمس الدين يعد من أبرز الأمثلة على الفقيه الذي فهم لغة العصر، وأدرك المتغيرات في كل مجالات الحياة الحديثة.. ولذلك اتجه في اجتهاداته إلى القضايا المعاصرة والمهمة والجديدة ضارباً أروع الأمثلة فيما ينبغي للفقيه المجتهد في هذا العصر أن يستثمر ملكة الاجتهاد فيه. ولم يكرر ما سبق للفقهاء أن أشبعوه بحثاً ودراسة واستدلالاً؛ بل كان توجهه في الاجتهاد طرق المواضيع الأكثر أهمية وإلحاحاً وحاجة في عصرنا. وكان له رحمته آراء اجتهادية جديدة مخالفة للمشهور بين الفقهاء، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

١- في النظام السياسي الإسلامي طرح نظرية (ولاية الأمة على نفسها) مقابل نظريات أخرى مطروحة في الساحة كنظرية

(ولاية الفقيه المطلقة) أو نظرية (شورى الفقهاء المراجع) أو نظرية (عدم شرعية الحكم في عصر الغيبة) إلى غير ذلك من النظريات المتداولة في الفكر السياسي الإسلامي. وقد ألفت في مسألة الحكم في الإسلام كتابين مهمين هما:

١- نظام الحكم والإدارة في الإسلام.

٢- في الاجتماع السياسي الإسلامي.. المجتمع السياسي الإسلامي.. محاولة تأصيل فقهي وتاريخي.

وقد فصل فيهما نظرية (ولاية الأمة على نفسها) وأدلته عليها.

٢- يرى مشروعية تولي غير المسلمين من مواطني الدولة الإسلامية الأكفاء المخلصين للوظائف الحكومية في المناصب القيادية العليا. وقد فصل القول في هذه المسألة في كتابه (نظام الحكم والإدارة في الإسلام) تحت عنوان: (الخيار بين الكفاءة المهنية والإخلاص الديني).

٣- يرى جواز تولي المرأة للسلطة ورئاسة الدولة. وقد تطرق لذلك بالتفصيل في كتابه (أهلية المرأة لتولي السلطة).

٤- إنكار الاجتهاد الابتدائي، بالرغم من اتفاق علماء السنة والشيعة على تقسيم الجهاد إلى قسمين هما:

١- الجهاد الابتدائي.

٢- الجهاد الدفاعي.

إذ يرى المرحوم الشيخ « محمد مهدي شمس الدين » أن الجهاد المشروع في الإسلام هو الجهاد الدفاعي فقط، وأن لا مشروعية للجهاد الابتدائي! وقد تحدث عن هذا في كتابه (الجهاد).

٥- يرى جواز تقليد المرأة المجتهدة الفقيهة إذا كانت واجدة لبقية الشرائط المعتبرة في مرجع التقليد. وقد بحث هذه المسألة بالتفصيل في كتابه (الاجتهاد والتقليد) تحت عنوان (الذكورة) في باب (الشرائط المعتبرة في الفقيه مرجع التقليد).

إلى غير ذلك من المسائل الاجتهادية التي هي مشار جدل وخلاف بين العلماء؛ وبغض النظر عن الاتفاق معه أو الاختلاف فيما توصل إليه من آراء اجتهادية إلا أنك لا تملك إلا أن تنحني له إعظاماً واحتراماً لامتلاكه لروح البحث العلمي، واتباع الدليل، والجهر بما يتوصل إليه من آراء اجتهادية وإن كان مخالفاً للإجماع فضلاً عن المشهور. وهي شجاعة علمية لا يمتلكها أي أحد؛ بيد أن الجهر بالآراء الاجتهادية المخالفة للمشهور والإجماع تسبب في أحيان كثيرة متاعب ومشاكل لصاحبها مما يجعل بعض العلماء يتحفظ في الجهر بآرائه الاجتهادية خوفاً من ردود الأفعال المتوقعة في مثل هذه الحالات؛ إلا أن النتيجة ستكون على حساب الحقيقة وتطور البحث العلمي القائم على الدليل والبرهان؛ بيد أن الشيخ محمد مهدي شمس الدين كان جريئاً وشجاعاً في طرح آرائه الاجتهادية. وهذا ما يجب الإشادة به لأنه يخدم تطور حركة الاجتهاد وينمي من فاعليتها.

لقد كان الشيخ محمد مهدي شمس الدين مدرسة متميزة في الاجتهاد؛ فهو يمارس عملية الاجتهاد وفقاً لما تقتضيه الأدلة، وآليات البحث العلمي، ومن ثم، يطرح ما يتوصل إليه من آراء اجتهادية بكل شجاعة وجرأة. وهذا ما يجب أن يكون عليه (المجتهد) وليس مجرد اتباع المشهور، أو ترجيح أحد الأقوال.. فهذا لا يتفق مع عملية الاجتهاد؛ بل يجمد الاجتهاد، ويوقف حركة « الاجتهاد » بالمعنى المصطلح عليه؛ اللهم إلا إذا كان ما توصل إليه (المجتهد) موافقاً للمشهور، أو لأحد أقوال الفقهاء من حيث اتباعه للمنهج العلمي في عملية الاجتهاد.

وثمة ملاحظة جديرة بالاهتمام وهي: إن أكثر البحوث الفقهية الاستدلالية تركز على (العبادات) وتبحث فيما بحثه الفقهاء القدماء ومن جاء بعدهم. وبالرغم من الفائدة العلمية لهذه البحوث؛ إلا أن ما ينقص المكتبة الفقهية هو البحوث الاستدلالية في المواضيع الحديثة والجديدة والتي لم تشبع بحثاً أو دراسة أو استدلالاً، فضلاً عن أن بعضها لم تُبحث أصلاً، والشيخ محمد مهدي شمس الدين أعطى نموذجاً متقدماً في هذا المجال؛ حيث ركز بحوثه الاستدلالية في قضايا جديدة ومهمة؛ وحتى المواضيع التي بحثها وقد سبق للفقهاء أن بحثوها كالاجتهاد والتقليد؛ إلا أن كتابه في هذا الموضوع جاء مختلفاً عن البحوث الاستدلالية السابقة؛ حيث أن كتابه (الاجتهاد والتقليد) دراسة مقارنة، وتطرق لمواضيع جديدة، ونقض الكثير من الآراء الاجتهادية لدى المشهور من

الفقهاء في مسائل الاجتهاد والتقليد، فهو كتاب مختلف من حيث المضمون والمحتوى وكذلك من حيث الأسلوب والصياغة.

إن المجتهد - كما يرى الشيخ مرتضى المطهري - الذي امتلك أهلية استنباط الأحكام الشرعية لا يسوغ له التجمد عند القضايا والموضوعات التي سبق للفقهاء السابقين إعمال النظر والإفتاء فيها، إذ لا بد من أخذ عوامل التغير التي تطرأ على الموضوعات وخصائصها ومواصفاتها، ولا بد من الإحاطة بموضوعات الأحكام المستجدة، فالحياة في تغير مستمر، وما سبق للفقهاء السابقين والأقدمين التعامل معه ليس بالضرورة هو نفسه الذي يحتاج إلى التركيز والاهتمام من الفقيه المعاصر وإهمال الحادث الجديد وما له مساس وصلة بحياة الناس حاضراً، ومن هنا فهو يرى - أي الشهيد مطهري - أن الحاجة باتت ملحة لفقهاء مواكبين لزمانهم ومشاكل مجتمعهم وعصرهم وهذا هو المعنى الحقيقي لظاهرة تقليد (الأعلم الحي) فهو يقول:

« إن البحث الزمني الدقيق يمكن أن يكشف عن المسائل الجديدة وتاريخ دخولها الفقه، وسبب دخولها والحاجة التي استدعتها، فإذا لم يجب المجتهد الحي عن هذه المسائل الجديدة، فلا فرق بين تقليد الحي والميت، بل قد يفضل بعض الأموات بعض الأحياء، كالشيخ الأنصاري - مثلاً - الذي يعترف بأعلميته كثير من الأحياء » .

ومن سياق الحديث عن المجتهدين، يصر المرحوم المطهري

على أهمية التمييز بين القدرة الاجتهادية لدى الفقهاء من خلال درجة مقاربتهم وتعاملهم مع (الحوادث الواقعة) أي المستجدة، فأصالة الفقيه وعمق النظرة لديه تتضح عبر شجاعته على تناول ما لم يسبق للآخرين تناوله، فالقدرة على اكتشاف الحكم الشرعي تتبلور بوضوح في حجم الإمكانيات التي يمتلكها المجتهد عندما يتعامل مع قضايا لم يسر أغوارها البحث الفقهي بشكل جيد أو لم تدخل في نطاق هذا البحث بعد، ويكون تعامل هذا الفقيه معها هو البداية لدخولها عالم البحث الفقهي، ومثل هذا المجتهد وحده هو (المجتهد الحقيقي) بتعبير الأستاذ الشهيد مطهري.

يقول في هذا الصدد: « إن معنى الاجتهاد نفسه يصح في تطبيق السنن الكلية على الجديد من الحوادث المتغيرة، فالمجتهد الحقيقي هو الذي أدرك هذا المعنى وعرف كيف أن المواضيع تتغير مما يستتبع تغير أحكامها، أما مجرد إعمال النظر في القديم الذي سبق للآخرين أن أعملوا فيه نظرهم، ومن ثم تبديل حكم من « على الأقوى » إلى « على الأحوط » أو العكس لا يكون أمراً يستحق كل هذا الصخب والجدل » (٣٣).

إن المطلوب من المجتهد ليس الاجتهاد في القضايا والمسائل التي أشبعت بحثاً واستدللاً فقط، وإنما أيضاً الاجتهاد في القضايا والمسائل الجديدة. وقد كان المرحوم آية الله الشيخ محمد مهدي شمس الدين قده مثلاً بارزاً للمجتهد المعاصر الذي ركز اجتهاداته على القضايا والمسائل الحرجة والجديدة والحديثة.

والخلاصة: إن منهج الشيخ محمد مهدي شمس الدين في الاجتهاد يقوم على الأركان التالية:

١- اتباع آليات ووسائل المنهج العلمي في الاجتهاد، ورفض الاجتهاد من خارج دائرة المنهج العلمي المتبع عند الفقهاء.

٢- التوقف فيما يحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة، وعدم التسرع في إصدار الأحكام والفتاوى الشرعية.

٣- تأصيل القضايا المعاصرة، والمسائل الجديدة، وعدم المراوحة عند القضايا القديمة، والمسائل المعروفة.

٤- الشجاعة في طرح آرائه الاجتهادية ولو كان مخالفاً للإجماع فضلاً عن المشهور، وعدم التجمد عند الآراء الفقهية القديمة.

وأظن أن هذه المواصفات يجب تعميمها في حركة الاجتهاد كي تتطور هذه الحركة، وتستطيع مواكبة متغيرات الزمان والمكان، وتتجاوز الاستغراق في القضايا المشبعة بحثاً واستدلالاً إلى تأصيل القضايا المعاصرة برؤية شرعية معمقة.

هوامش الفصل الأول

- (١) الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي، الشيخ محمد مهدي شمس الدين، بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، ص ٣٩. وللمزيد من الاطلاع انظر كتاب (الاجتهاد والتقليد) للشيخ محمد مهدي شمس الدين، ص ٦٩.
- (٢) دروس في فقه الإمامية، د. عبدالهادي الفضلي، قم - إيران: مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، الجزء الأول، ص ٢٥٠.
- (٣) الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي، مصدر سابق، ص ٤١.
- (٤) الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي، مصدر سابق، ص ٤٢.
- (٥) دروس في فقه الإمامية، مصدر سابق، ص ٣٣.
- (٦) دروس في فقه الإمامية، مصدر سابق، ص ٣٢.
- (٧) الاجتهاد والتقليد.. بحث فقهي استدلالي مقارن، الشيخ محمد مهدي شمس الدين، بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص ٨١.
- (٨) دروس في فقه الإمامية، مصدر سابق، ص ٣٣.
- (٩) الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي، مصدر سابق، ص ٤٣.
- (١٠) دروس في فقه الإمامية، مصدر سابق، ص ٣٩.
- (١١) دروس في فقه الإمامية، مصدر سابق، ص ٣٩.
- (١٢) الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي، مصدر سابق، ص ٤٤.
- (١٣) دروس في فقه الإمامية، مصدر سابق، ص ٤٠.
- (١٤) الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي، مصدر سابق، ص ٤٢.

- (١٥) دروس في فقه الإمامية، مصدر سابق، ص ٣٨.
- (١٦) الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي، مصدر سابق، ص ٥٣ - بتصرف قليل -.
- (١٧) الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي، مصدر سابق، ص ٧٦.
- (١٨) بحوث إسلامية، السيد محمد باقر الصدر، بيروت: دار الزهراء، الطبعة الرابعة ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، ص ٢٢٢.
- (١٩) بيم موج.. المشهد الثقافي في إيران: مخاوف وآمال، د. محمد خاتمي، بيروت: دار الجديد، الطبعة الأولى ١٩٩٧م، ص ١١٩.
- (٢٠) نفس المصدر السابق، ص ١١٩.
- (٢١) الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي، مصدر سابق، ص ٣٤.
- (٢٢) الاجتهاد في الإسلام، الشيخ مرتضى مطهري، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، غير مؤرخ الطبعة ولا التاريخ، ص ٣٢.
- (٢٣) الاجتهاد والتجديد.. دراسة في مناهج الاجتهاد عند الإمام الخميني والشهيد المطهري والصدر، إبراهيم العبادي، بيروت: دار الهادي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ص ٧٦.

التجديد

- مدخل
- مفهوم التجديد
- التجديد في الحوزات العلمية
- التجديد في الاجتهاد
- التجديد في المرجعية
- التجديد في الخطاب الإسلامي

مدخل

مسألة التجديد في القضايا الدينية والفكرية والثقافية من القضايا التي تشغل بال العلماء والمفكرين والمتقنين؛ لأن التجديد مسألة حيوية ومهمة لاستيعاب حركة التغيير في مختلف الأبعاد، والتمسك بالثوابت في ظل عالم يسبح بالمتغيرات السريعة. كما أن التجديد يساهم في تكوين رؤية عصرية قادرة على مخاطبة الجيل الجديد وإقناعه بالمنهج الإسلامي الأصيل.

وثمة ملاحظة جديرة بالتأمل وهي: أن الحضارة المادية الحديثة قد أفرزت العديد من الإشكاليات التي تبحث عن ردود مقنعة؛ كإشكالية المحافظة على التدين في السلوك الفردي في ظل متغيرات الحياة الشاملة، وإشكالية تنمية التدين في المجتمع مع تنمية الحرية والعدالة والمساواة في الوقت نفسه، وإشكالية المزاجية بين التراث والمعاصرة، وبين الدين والحرية، وبين الأخلاق والديمقراطية، وبين الفكر والواقع، وبين النظرية والتطبيق.. إلى ما هنالك من إشكاليات معرفية ومفاهيمية وقانونية وأخلاقية؛ وهي إشكاليات

بحاجة إلى رؤية منطقية وردود مقنعة وعلمية قادرة على إثبات أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان. ومن هنا، تنبع الحاجة إلى التجديد في الفكر الديني بما يتناسب مع تطور الوعي المجتمعي، ومواجهة تحديات الفكر المادي المعاصر. والتجديد إنما يجب أن يكون في الفكر الديني وليس في الدين نفسه، وفيما يقبل التجديد دون ما لا يقبله.

والشيخ « محمد مهدي شمس الدين » من أبرز العلماء المجتهدين المعاصرين الذين دعوا إلى التجديد بنظرة تأصيلية. وقد أوضح أفكاره التجديدية في القضايا الفقهية والفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.. في مؤلفاته ومحاضراته ومقابلاته الصحفية. وفي هذا الفصل محاولة لقراءة مسألة التجديد في فكر الشيخ محمد مهدي شمس الدين رحمته بصورة مختصرة.

مفهوم التجديد

ما هو مفهوم التجديد؟ وما هي الضوابط التي يجب أن تُبنى عليها عملية التجديد؟

توجد تعاريف كثيرة لمفهوم التجديد، وتتباين هذه التعاريف تبعاً للمدرسة الفكرية التي ينتمي إليها واضعو التعاريف، ولا نريد استعراض تلك التعاريف والردود عليها التي فهذا خارج عن منهجنا في هذه الدراسة- إذ أن ما نريد تعريفه هو مفهوم التجديد عند الشيخ محمد مهدي شمس الدين، ولاشك أن الكثير من العلماء والمفكرين الإسلاميين يتبنون نفس المفهوم، ويمكننا تحديد مفهوم التجديد عند الشيخ شمس الدين من خلال تساؤلاته العميقة التي طرحها في مقدمة كتابه (الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي) حيث يقول: «التجديد في التاريخ، في الفقه، في نظام القيم، هل هو حركة خارج الدليل أم داخله؟ هل هو عملية توفيقية بين المسلمات ومتطلبات الواقع المعاش تؤدي إلى بتر تلك المسلمات عن جذورها لإيهام تكيفها مع الواقع، أم هو إعادة

تأصيل وتجديد لتلك المسلمات بأفق أوسع، ونظرة أكثر عمقاً وأكثر شمولية، تلحظ خصوصيات الظرف في ما يناسبه ذلك، ويلتزم الإطلاق في غير ذلك، من خلال ضوابط وموازين وأصول محددة يعاد على أساسها قراءة الدليل وتحليله وصياغته وترتيب آثاره وفرز العناوين وترتيبها واستخراج ما هو ثانوي، والتفريق بين المستجدات في كونها مصاديق للعنوان الأولي أو للعنوان الثانوي، وإخضاع المستجدات لنتائج البحث النظري؟

هل التجديد عملية علمية فكرية دائمة ومستجدة، أم موقف أخلاقي تفرضه تطورات المرحلة، أم موقف شخصي تقتضيه الأطماع والطموحات؟

هل التجديد هو استمرار متطور للتاريخ، وإبداع يستمد من الأصالة، أم انقطاع عن التاريخ، وخروج عليه، وتخلُّ عن الجذور؟ هل التجديد حلٌّ مرحلي مقيد بوطأة الزمان والمكان، أم حركة رعاية دائبة للنتاج الإنساني بين البداية والغاية، تقتضي التصحيح والتصويب حيناً، والخلق والإبداع حيناً آخر؟

هل التجديد في الدين والتاريخ كالتجديد في تراكمات النتاج الإنساني البحث، يمتلك فيه الإنسان الحق في القفز على الالتزامات وحرق المراحل، مادام هو فكره وتاريخه المنفصل عن الغيب، أم لابد من إخضاعه لمعادلة متوازنة بين الزماني واللازماني، بين التاريخ والغيب، تحفظ للفكر الإنساني دوره في كونه امتداداً

للحكمة الإلهية، وللتاريخ الإنساني موقعيته في كونه صلة بين حقائق التكوين والهدف من التكوين في حركة التطور الحضاري؟»^(١).

إن التجديد - كما يرى الشيخ شمس الدين - هو حركة داخل الدليل وليس خارجه، وهو إعادة تأصيل للمسلمات بأفق أوسع، ونظرة أكثر عمقاً، وأكثر شمولية. التجديد هو عملية علمية فكرية دائمة ومستجدة، وهو استمرار متطور للتاريخ، وإبداع مستمد من الأصالة. وبهذه الرؤية الثاقبة حدد الشيخ محمد مهدي شمس الدين مفهومه للتجديد؛ في حين يرى البعض من المثقفين والمفكرين أن التجديد هو حركة علمية وفكرية تستمد شرعيتها من الفهم البشري ولو أدى ذلك إلى التمرد على النصوص، أو الخروج عليها، أو تأويلها بما لا يناسب مفهومها، أو قراءة النصوص الدينية بعيداً عن دلالات الألفاظ، والظهور اللفظي مما يعطي فهماً مغايراً لمفاهيم النصوص ومنطوقها...

هذا التعريف لمفهوم التجديد يحمل في مضامينه أخطاراً جسيمة وكارثية على الدين والفكر والثقافة والقيم؛ لأنه لا يخضع لضوابط وموازين محددة؛ بيد أن التجديد يجب أن يرتكز على الدليل وقراءته وفهمه في سياقه العام أو الخاص؛ ولا يعني التجديد بأي حال من الأحوال الخروج من دائرة النصوص الثابتة أو الصحيحة، أو تفسيرها تفسيراً لا يتسق مع روح النصوص، أو التوصل إلى نتائج مخالفة لما عُلِمَ من الدين بالضرورة.

ومشكلة بعض المثقفين العلمانيين أنهم يرون أنفسهم فوق النصوص، وأن فهمهم للأشياء يعبر عن الحقيقة المطلقة؛ ومن ثم ينساقون مع أهوائهم تحت دعاوى الاجتهاد والتجديد ليطرحوا لنا نظريات مخالفة للدين، واجتهادات تتناقض مع ما عُلمَ من الدين بالضرورة أو اليقين.

إن التجديد لا يعني الخروج على المبادئ، أو إلغاء المسلمات، أو إبطال الأحكام الشرعية، أو التفكير بعيداً عن روح النصوص؛ وإنما التجديد يعني تأصيل ما يحتاج إلى تأصيل، وقراءة المسلمات برؤية جديدة، وإحياء الفكر الديني بما يتناسب مع لغة العصر، والاجتهاد من داخل الدليل وليس من خارجه، وقراءة الدليل بما يتفق مع مقاصد الشريعة المقدسة، والاجتهاد في القضايا الجديدة.. كل ذلك وفقاً لآليات ووسائل البحث العلمي المتعارف عليه، واتباع القواعد المتبعة في الاجتهاد. أما تحجير النصوص لصالح الواقع، أو تفسيرها تفسيراً غريباً عن مفهومها ومنطوقها، أو رفض النصوص الصحيحة تحت دعاوى عدم توافقها مع روح الزمن.. فهذا ليس من التجديد في شيء؛ بل هو تمرد فكري مفضوح.. وهو منهج مرفوض في الفكر الإسلامي.

التجديد في الحوزات العلمية

تتميز الحوزات العلمية لدى الشيعة بمجموعة من المميزات التي تعطيها قوة وموقعية متقدمة في التأثير والتغيير والقيادة الاجتماعية. وأهم هذه المميزات هي: بسط الإيمان والتقوى والورع في محيط الحوزة العلمية، والتوجه إلى العلم برغبة وحماس واندفاع ذاتي، والرضا بالقناعة والزهد والبساطة في الحياة، والمحافظة على الأصالة والعمق العلمي والدقة في البحث، وكذلك المحافظة على الاستقلال السياسي والاقتصادي للحوزات العلمية.. إلى غير ذلك من مميزات قلماً تتواجد في أي وسط علمي آخر. وفي المقابل تعاني الحوزات العلمية من نواقص وثغرات ونقاط ضعف؛ من أبرزها: عدم وجود نظام واضح ينظم عمل الحوزات حتى قيل: إن نظام الحوزة في اللانظام، ووجود ثغرات في المناهج الدراسية سواء في الأسلوب أو المضمون، وغلبة النظرة التجريدية على الرؤية الواقعية للحياة.

ونتيجة لوجود هذه الثغرات والنواقص في الحوزات

العلمية، وحرصاً على تقدمها وتطورها، فقد انبرى على طول التاريخ علماء مخلصون حملوا راية التجديد والتحديث والتطوير في الحوزات العلمية، وقد تحملوا في سبيل ذلك المتاعب والمشاكل وردود الأفعال الغاضبة؛ لأنه يوجد دائماً من يرفض التجديد والتحديث، بدعوى أن تغيير ما هو قائم يهدد الحفاظ على المسلمات والثوابت، ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك حيث يعتبر مخالفة القديم وكأنه مخالفة للدين والقيم! كما أن البعض يتحول لديه التجديد والتحديث إلى مشكلة نفسية حيث لا يستطيع - نفسياً - الانفصال عما اعتاد عليه خصوصاً مع تقادم الأيام، وتقدم الإنسان في السن؛ حيث يصبح لديه التحول من شيء إلى آخر من أصعب الأمور.

ومن يقرأ ردود الأفعال العنيفة ضد التجديد والتحديث في الحوزات العلمية سيتأكد من هذه الحقيقة؛ فالشيخ مرتضى مطهري يذكر أن آية الله الشيخ عبدالكريم الحائري أراد تعليم اللغات الأجنبية المهمة وبعض العلوم الحديثة في حوزة قم إلا أن ردود الأفعال كانت غاضبة إلى درجة اضطرته إلى إلغاء الفكرة مؤقتاً^(٢).

وفي النصف الأول من القرن العشرين ظهرت في النجف الأشرف اتجاهات لتطوير جامعتها، وطرق الدراسة فيها، وذلك من خلال العمل المنظم المبني على المؤسسات ذات القوانين والأنظمة الثابتة والتي عليها أن ترعى إعداد الفقهاء والعلماء والقضاة والخطباء؛ ولتنفيذ هذه المهمة تنادى نفر من العلماء النجفيين

لإنشاء جمعية أسميت «جمعية منتدى النشر» وذلك سنة ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م، وكان على رأس المؤسسين لهذه الجمعية العلامة المجتهد الشيخ محمد رضا المظفر (١٣٢٣ - ١٣٨٣هـ/١٩٠٥ - ١٩٦٣م) وصاحب المؤلفات المعروفة في أصول الفقه، والفلسفة والمنطق، والتاريخ الإسلامي. وقد انتخب المظفر لرئاسة جمعية منتدى النشر سنة ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م وجددت له الرئاسة دورات عديدة^(٣).

وكان من فعاليات جمعية منتدى النشر تأسيس كلية الفقه في النجف الأشرف في مطلع الستينيات من القرن العشرين للميلاد. وقد تخرج من هذه الكلية خلال تلك المرحلة مئات الطلاب من الفقهاء والقضاة والأدباء والخطباء والباحثين في الدراسات الإسلامية من أبناء العراق وسائر بلاد المسلمين؛ إلا أن هذه التجربة الرائدة جوبهت بردود فعل عنيفة من أصحاب التيار الرافض للتحديث والتجديد مما ساهم في تحجيم دورها، وإلغاء بعض مشاريعها، وإن لم تتراجع الجمعية عن أهدافها النبيلة. يقول الشيخ محمد مهدي شمس الدين في هذا الشأن: وقد ترافقت هذه النظرة - النظرة النقدية للكتب السائدة والمتداولة التي كانت تدرس في الحوزات - مع نظرة أخرى تتناول تحديث الدراسة وأسلوب الدراسة وإدخال التنظيم الدراسي المتبع في الجامعات الحديثة إلى الدراسة الدينية في النجف الأشرف. وجعل الدراسة في نطاق كليات تكون لها مناهج مبرمجة وموزعة على سنوات محددة وتكون لها امتحانات. وقد تجسدت هاتان النظرتان في النجف

الأشرف في عملية رائدة قام بها ثلثة من علماء النجف كان في مقدمتهم آية الله المجتهد المجدد الشيخ محمد رضا المظفر (رضوان الله عليه) الذي عمل على تأسيس (جمعية منتدى النشر) لتكون الإطار التنظيمي والمؤسسي للتعبير عن فكرة التحديث في الدراسات الدينية مضموناً ومنهجاً وكتباً دراسية.

لقد حوربت الفكرة وواجهت معارضة شديدة من بعض أوساط الحوزة العلمية، وقابلها بعض آخر بجزر وتحفظ، وتحمس لها بعض قليل.

ولكن الجمعية بقيادة الشيخ المظفر لم تتراجع عن مشروعها الكبير الذي تحقق بتأسيس كلية الفقه.

وفي إطار كلية الفقه ظهرت الكتب الدراسية الجديدة التي وضعها الشيخ المظفر نفسه، فكان كتاب (المنطق) وكان كتاب (الأصول) الذي كان - ولا يزال - نموذجاً رائداً في المضمون والصياغة والتبويب^(٤).

وقد اشترك الشيخ محمد مهدي شمس الدين نفسه في عملية التجديد والتحديث التي ظهرت في حوزة النجف؛ فالشيخ رحمته كان مناصراً لتيار التحديث، حيث إن المواد التي كانت تدرس سواء في اللغة أو في المنطق أو في الأصول كانت صعبة للغاية وأكبر من مستوى التلميذ، والشيخ نفسه كما يقول: عانى من هذه المواد. وبعد أن تقدم في طلب العلوم رأى أنه من الضروري اتباع منهج

يكون موافقاً لضرورات العصر، يقول الشيخ شمس الدين: « تبين لي بعد معاناتي الكبيرة وجميع من كنت معهم أن كتب التدريس، وأغلب المواد الأولية لا تصلح لأن تكون مدخلاً إلى العلوم المطلوبة » مما يعني أنه يجب إعادة صياغة المنهج على أساس من متطلبات العصر الذي يقضي ألواناً من المعرفة، هذه المعاناة أحدثت رغبة عند الشيخ في الدعوة إلى التحديث. كما أن هذه المعاناة وهذا الاكتشاف بعد التقدم في طلب العلوم هو الذي كان وراء فكرة التحديث وكانت الجهة التي تطرح هذه الفكرة وتعمل على تأصيلها هي جمعية منتدى النشر التي كانت تمثل التعبيرات الأكثر رصانة ووعياً وواقعية عن حاجات المجتمع آنذاك. وبما أن الشيخ قد وجد بأن طموحه هو نفس طموح هذه الجمعية، فما كان عليه إلا أن انتسب إليها وشارك في أعمالها، لأنها كانت تمثل أول محاولة لتنظيم الدراسة العلمية، ولتطوير المآثم الحسيني في العراق بما يلائم روح العصر.

وكان من جملة أهداف جمعية منتدى النشر تأسيس كلية لتخريج خطباء المنبر الحسيني المستوعبين للمتغيرات، والواعين لظروف العصر القادرين على مواجهته بالثقافة الرصينة العميقة، والعلم والموضوعية، لا بالخرافة والتهريج كما كان يحدث في كثير من الحالات، ومع أن هذه الدعوة إلى التغيير قد جوبهت في النجف بعنف فاق كل توقع، وأثارت ردود فعل سلبية حادة في بعض الأوساط؛ إلا أن القائمين على دعوة التغيير ثبتوا بالرغم

من أنهم لم يتمكنوا من تحقيق طموحهم إلى تأسيس كلية لتخريج خطباء المنبر الحسيني، فقد عملوا بأساليب غير نظامية على نشر الفكرة الطموحة التي لاقت قبولا بل ترحيبا في أوساط كثيرة^(٥).

لقد كان الشيخ محمد مهدي شمس الدين قده من أبرز دعاة التجديد والتحديث في مسيرة الحوزة العلمية، سواء فيما يتعلق بالمنهج الدراسية، أو طرق التدريس، أو تطوير أنظمة الحوزة، أو تنظيم الشؤون المالية.. إلى غير ذلك مما يرتبط بمسيرة الحوزة العلمية.

ومما لاشك فيه أن الحوزة العلمية قد شهدت تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة في غير شأن من شؤونها؛ فقد دخل الإنترنت إلى الحوزة في قم المقدسة، كما أدخلت بعض العلوم الحديثة إلى بعض الحوزات، كما قامت حوزات أخرى بإيجاد نظام للامتحان والقبول.. إلا أن المشكلة الرئيسية المرتبطة بالمنهج الدراسية لازالت تراوح مكانها؛ حيث أن الطالب الحوزوي لازال محتاجا إلى صرف سنوات طويلة، وطويلة جدا من عمره في دراسة الكتب الحوزوية القديمة، وصرف المزيد من الوقت والجهد لفك طلاسم الكلمات، وشرح الجمل والعبارات التي صيغت بأسلوب معقد وصعب، مما يتطلب الشرح المكثف، وتفكيك الكلمات المعقدة حتى يتمكن الطالب من استيعاب المطالب الموجودة في تلك الكتب. إن القيام بتحديث وتجديد وتطوير المنهج الدراسية في الحوزة العلمية أصبح مطلب كل عالم، وطالب علم، والمسألة بحاجة إلى تكوين لجان

علمية لصياغة مناهج حوزوية حديثة تراعي متغيرات العصر، ومتطلبات الزمن؛ مع الحفاظ على العمق العلمي، والتأصيل الشرعي؛ والاستفادة من المنهجية الحديثة للعلوم؛ مما يساهم في اختصار فترة الدراسة الحوزوية، وتخريج فقهاء وعلماء يستوعبون العلم والواقع معاً.

إن المناهج الدراسية في الجامعات والكليات والمدارس تخضع للتغيير والتجديد بين فترة وأخرى، إلا أن تغيير المناهج الدراسية في الحوزات من أصعب الأمور ولذلك بقيت الكتب الدراسية في الحوزة منذ فترة طويلة جداً من الزمن من دون أي تغيير يذكر.. « وقد استغرب الشيخ شمس الدين في إحدى زيارته إلى قم المقدسة أن حاشية ملا عبدالله في المنطق لا تزال متداولة إلى الآن. هذا الكتاب المبارك الكريم أدى قسطه وينبغي أن يحال على التقاعد، وفي هذا الكلام دلالة على أن التحديث كان هماً من هموم الشيخ محمد مهدي شمس الدين »^(٦). وينتقد السيد محمد باقر الصدر **ثبات** إصرار بعض الجهات العلمية على رفض تجديد المناهج والكتب الدراسية في الحوزة العلمية، حيث عبر عن نقده لتلك النزعة الاستصحابية في البقاء على نفس المناهج الحوزوية بالقول: « الاستصحاب الذي قرأناه في علم الأصول طبقناه على أساليب العمل، وطبقناه على حياتنا، فكنا نتجه دائماً إلى ما كان، ولا نفكر أبداً في أنه هل بالإمكان أن يكون أفضل مما كان؟.. لا بد لنا من أن نتحرر من النزعة الاستصحابية، ومن نزعة التمسك بما كان

حرفياً بالنسبة إلى كل أساليب العمل، هذه النزعة التي تبلغ القمة عند بعضنا، حتى إن كتاباً دراسياً مثلاً - أمثل بأبسط الأمثلة - إذا أريد تغييره بكتاب آخر في مجال التدريس - وهذا أضال مظاهر التغيير - حينئذ يُقال: لا! ليس الأمر هكذا، لا بد من الوقوف، لا بد من الثبات والاستمرار على نفس الكتاب الذي كان يدرس فيه الشيخ الأنصاري (رضوان الله عليه) أو المحقق القمي!

هذه النزعة الاستصحابية التي تجعلنا دائماً نعيش مع أمة قد مضى وقتها، مع أمة قد ماتت وانتهت بظروفها وملابساتها، تجعلنا نعيش بأساليب كانت منسجمة مع أمة لم يبق منها أحد، وقد انتهت وحدثت أمة أخرى ذات أفكار أخرى، ذات اتجاهات أخرى، ذات ظروف وملابس أخرى»^(٧).

إن هذا النص المعبر يشي بالكثير من الدلالات النقدية المهمة، التي كان يراها السيد الشهيد ضرورية لتجديد وتفعيل الفكر الإسلامي، وجعله مواكباً لحاجات الأمة وضرورات الاستجابة لأسئلة المجتمع ومشاكله المختلفة.

فالنص ينطوي على ضرورة تجديد الرؤية لجعل الذهنية العلمائية، تعيش مع مشاكل أمة حية موجودة وليس مشكلات أمة ماضية، وهذه القضية تفترض بدورها تجديد المناهج المدرسية؛ لأن المعرفة العلمية لا تتجدد إلا بتجدد المناهج، التي هي وسائل وآليات وطرائق لبناء الرؤية والنظر حتى تنتج عقلاً حاضراً يعيش في زمنه، وليس عقلاً يعيش مشكلات الماضي، ويفكر بأدوات

تعوقه عن التفكير بمشكلات الحاضر المحتاجة إلى آليات وأدوات فهم متجددة^(أ).

ولتطوير المنهج الدراسي في الحوزات العلمية لابد من تشكيل لجان متخصصة لصياغة مناهج حديثة للحوزات العلمية بما يتناسب مع المنهجية الحديثة لصياغة الكتب الدراسية، ومراعاة الحاجات الجديدة التي يحتاجها طالب العلم الحوزوي في الدراسة، كي يكون قادراً على مواكبة حركة الزمن السريعة. كما أن من المهم تطوير النظام الحوزوي في مختلف الأبعاد من تحديد امتحانات، وإعطاء شهادات علمية، وتنظيم الشؤون المالية، ووضع نظام داخلي للحوزات.. إلى غير ذلك من الشؤون الحوزوية التي يجب أن تخضع للتحديث والتجديد والتطوير كي تتمكن الحوزة العلمية المباركة في الألفية الثالثة من مواكبة المتغيرات، واستيعاب حركة الزمان والمكان، وفهم الواقع، وصياغة خطاب إسلامي مؤثر، وتخريج فقهاء وعلماء يجمعون بين استيعاب العلوم الشرعية وفهم ثقافة العصر مما يمكنهم من التأثير الاجتماعي، وقيادة المجتمع، وتفعيل دور الحوزة بما يحقق الأهداف العظيمة التي تعمل الحوزة العلمية من أجل تحقيقها.

التجديد في الاجتهاد

التجديد في الاجتهاد مسألة في غابة الأهمية، لما يترتب عليه من آثار علمية وعملية يخدم مسار حركة الاجتهاد، وينمي من مساحة التأصيل الشرعي للقضايا الجديدة والمعاصرة. ولأن حياتنا الراهنة تشهد تحولات كبيرة، وتغيرات متسارعة، مما يتولد منه قضايا جديدة، ومسائل مستحدثة لم تكن موجودة في الماضي القريب فضلاً عن البعيد؛ مما يستدعي بالضرورة توضيح الرأي الشرعي منها، وهذا يستدعي بدوره جعل باب الاجتهاد مفتوحاً دائماً، والعمل على التجديد في الاجتهاد كحاجة وضرورة ووسيلة إذا ما أريد لحركة الاجتهاد أن تنمو وتتطور وتتكامل في مختلف أبعادها.

والتجديد في الاجتهاد يشمل حقلين رئيسيين هما:

١- التجديد في مجالات وحقول الاجتهاد.

٢- التجديد في مناهج الاجتهاد.

بالنسبة إلى الحقل الأول يرى الشيخ محمد مهدي شمس الدين إن الضرورة تقضي بذلك، ويضيف رحمته قائلا: إن الفقيه يجب أن يكون ملما بقضايا عصره، ومشاكل مجتمعه، ومشاكل البشر المعاصرين.

في قضايا البيئة، وقضايا التنظيم المجتمعي، في كافة الحقول وتفاعلات الإنسان مع الطبيعة ومجالات كثيرة موجودة، لابد للفقيه من أن يهتم بها، وتقضي الضرورة بتوسيع مجال الاجتهاد بحيث يستوعبها، فيكون ثمة فقه بيئي، فقه تنظيمي، فقه علائقي في مجال الطبيعة، ومجال المجتمع الداخلي، والعلاقات الخارجية^(٩).

ومما لاشك فيه أنه يوجد الكثير من المجالات التي تقتضي الضرورة والحاجة الاجتهاد فيها، وتوضيح الرأي الشرعي تجاهها؛ وفي كل علم من العلوم هناك مجالات كثيرة يجب التأصيل الشرعي لها، كعلم الاقتصاد، وعلم السياسة، وعلم الاجتماع، وعلم التربية، وعلم النفس، وعلم البيئة، وعلم الحقوق.. إلخ.

ومن المهم بمكان أن يقوم الفقهاء بالاجتهاد في كل القضايا التي لم يسبق للفقهاء القدماء أن اجتهدوا فيها؛ كي تستطيع حركة الاجتهاد استيعاب المتغيرات، وإعطاء الرأي الشرعي لكل المسائل الجديدة.

وينتقد العلامة الشيخ « محمد جواد مغنية » الجمود عند حدود الماضي، ويدعو إلى التجديد بدلا من التكرار في النتاج

الفقهي والأصولي، حيث يقول بالنص: «إن الدروس النجفية كماً وكيفاً هي مسلمات متوارثة جيلاً بعد جيل لم تمسها يد التقليم والتطعيم إلا نادراً.. ونفس الشيء يقال فيما تخرجه المطابع من كتب فقهية وأصولية ورسائل علمية لشيخ النجف.. يدور الخلف في فلك السلف، ويعيد اللاحق ما قاله السابق باللفظ والمعنى.. مع العلم بأن قسم المعاملات من الشريعة الإسلامية يتسع كثيراً للتجديد»^(١٠).

وبالرغم من ذلك، فقد برز في حوزة النجف الأشرف وكذلك في حوزة قم المقدسة ثلة من الفقهاء الموهوبين بذلوا جهوداً مضيئة في سبيل تطوير وتجديد حركة الاجتهاد مما كان لهم أكبر الأثر في تفعيل حركة الاجتهاد وتوضيح رأي الإسلام حول مختلف القضايا الجديدة، والمسائل الحديثة، كما كان لهم نتاج فقهي وأصولي وفكري متميز، ولم يقتصر الأمر على تلك الحقول بل تعداه ليشمل مختلف حقول العلم والمعرفة مما أغنى المكتبة الإسلامية برصيد صخيم من المعرفة الإنسانية.

وآية الله الشيخ محمد مهدي شمس الدين قده هو واحد من هؤلاء الفقهاء القلائل الذين جمعوا بين العمق الفقهي وثقافة العصر. وقد جاءت كتبه الفقهية والفكرية والاجتماعية والتاريخية.. متميزة وإبداعية، حيث طرقت القضايا المعاصرة، وقدمت رؤية فقهية تأصيلية لما توصل إليه من آراء وأفكار. ففي المجال السياسي قدم للمكتبة الإسلامية كتابه القيم (نظام الحكم والإدارة في الإسلام)

وكتاب (في الاجتماع السياسي الإسلامي) وهما من أهم الكتب التي تناولت مسألة نظام الحكم في الإسلام برؤية فقهية استدلالية. وفي الفقه أيضاً تطرق إلى فقه المرأة تحت عنوان: (مسائل حرجة في فقه المرأة) وجاءت في أربعة كتب وهي:

١- الستر والنظر.

٢- أهلية المرأة لتولي السلطة.

٣- حقوق الزوجية.

٤- حق العمل للمرأة.

وتميزت هذه الكتب برؤية جديدة، واستيعاب المواضيع المبحوثة بصورة أشمل وأدق.. كل ذلك بأسلوب استدلاي عميق. كما تطرق في العديد من كتبه إلى القضايا المعاصرة والجديدة برؤية تأصيلية. وهكذا يجب أن يكون الفقيه المعاصر معاصراً لقضايا عصره، ومشكلات مجتمعه، وواعياً لتحديات زمانه ومكانه؛ كما كان الفقهاء القدماء ومن جاء بعدهم من المتأخرين قد اجتهدوا في قضايا ومسائل العصر الذي عاشوا فيه.

أما بالنسبة إلى الحقل الثاني في مسألة التجديد في الاجتهاد وهو ما يتعلق بالتجديد في مناهج الاجتهاد فإن الشيخ محمد مهدي شمس الدين يرى أن مناهج الاجتهاد تحتاج إلى إعادة نظر، ويبدو لي أن هناك نقصاً منهجياً، لا أقول خللاً منهجياً، يوجد نقص منهجي، مثال على ذلك وهو مثال كبير وخطير، ما تعارف عليه الفقهاء من اعتبار أن آيات الأحكام في القرآن الكريم هي خمسمائة

وبضع آيات. في التدقيق، أدعي، واللّه تعالى أعلم ونسأله العصمة، أن آيات الأحكام هي أكثر بكثير مما تعارف عليه الفقهاء والأصوليون، وفي تقديري قد تتجاوز الألف آية.

وعلم الأصول - باعتباره أساسياً من مكونات الاجتهاد - يجب أن يستجيب لرؤية فقهية أوسع من الرؤية السائدة الآن، وهذا يقتضي أن يفحص الفقهاء والأصوليون عن أوجه النقص في علم الأصول في وضعه الحاضر.

في علم الأصول حدث خلل، برأبي، وهو أن علم الأصول تأثر في وقت مبكر جداً بعلم الكلام والفلسفة فأصبح شيئاً فشيئاً مقصداً بذاته، بينما هو آلة، مجرد منهج، وسيلة، وازداد تعقيداً بدخول المصطلح الفلسفي ومناهج البحث الفلسفي، كأن نبحت في أصالة الوجود أو أصالة الماهية - مثلاً - في ضمن مسألة أصولية نتعامل فيها مع نص منطوق موحى به في السنة أو في الكتاب. منهج البحث الفلسفي يختلف اختلافاً موضوعياً وجذرياً وطبيعياً عن منهج البحث في الكتاب والسنة، فنحن أصبحنا في علم الأصول، في كثير من الحالات، نذهب بوسيلة إلى غاية أخرى، وتحول علم الأصول في كثير من الموارد إلى غاية بحد ذاته، وهذه ناحية شديدة الخطورة. وأعتقد أنها شلت الفقه الإسلامي في جوانب كثيرة، وانعكست على وضع الأمة وعلى العقل المسلم.

والخلاصة، إننا نواجه ثغرات وفراغات في المنهج الأصولي، والمطلوب هو إعادة فحص المنهج لسد النقص الموجود فيه، فيما

يتعلق بطبيعته، وأنا من دعاة التنقية الكاملة للمنهج الأصولي من التأثيرات الفلسفية والكلامية^(١١).

والتجديد في الاجتهاد بحقله (التجديد في مجالات الاجتهاد ومناهجه) أصبح من الضروريات التي باتت بحاجة ماسة إلى التطبيق الفعلي في الممارسة الاجتهادية؛ كي تتمكن الحوزة العلمية من تخريج مجتهدين قادرين على استيعاب حركة التغيير السريع في المجتمع الإنساني، وما تولده تلك الحركة المجتمعية من حاجات جديدة، وقضايا جديدة، ومسائل جديدة.. بحاجة إلى تأصيل شرعي. وإلا فلن تستطيع حركة الاجتهاد أن تجيب على الكثير من الأسئلة المعاصرة التي تحتاج إلى إجابة.

يقول الدكتور «محمد خاتمي»: «ومما لاشك فيه أن الآراء الفقهية التي كنا نتعامل معها حتى الآن لم تكن كافية لإدارة المجتمع، ولا بد من إيجاد نظرة جديدة تأخذ بالاعتبار متطلبات الزمان والمكان، وتُلِمُّ بقضايا المجتمع. وأما الفقهة والاجتهاد الرائجان، مع كل الفخامة والعظمة والعراقة العظيمة التي يتمتعان بها، ورغم استنادها إلى ما لا يقوم نظام إسلامي بدونه، فهما غير كافيين»^(١٢).

وعلى المجتهد أن يعرف الزمان والمكان بدقة، وأن يلم بالواقع الخارجي، وأن ينظر إلى ما حوله برؤية ثاقبة.. كي يتمكن من ممارسة الاجتهاد بصورة صحيحة. يقول الشهيد «مرتضى مطهري»: «مسؤولية الفقيه والمجتهد استنباط الأحكام، لكن

اطلاعه على الموضوعات وإحاطته بها ونمط نظرتة إلى العالم، تترك تأثيرها الكبير على فتاواه. فعلى الفقيه الإحاطة الكاملة بالموضوعات التي يصدر بشأنها الفتوى. ولو قايستنا بين فقيه قضى حياته في زاوية بيته أو مدرسته مع آخر ضالع في شؤون الحياة، نجد الفرق كبيراً بينهما لدى الإفتاء؛ فكلاهما سيعتمد على نفس الأدلة الشرعية والمستمسكات الحكمية، إلا أنهما سيختلفان في الاستنباط. ولو اطلعنا على فتاوى الفقهاء وقايستناها مع بعضها البعض، مع ملاحظة الوضع الشخصي ونمط التفكير لكل منهما، سنرى كيف تترك الخلفية الذهنية دائرة الاطلاع الخارجي على العالم أثرها على فتوى كل منهم، لدرجة أن فتوى العربي تفوح منها رائحة عربية، وفتوى العجمي تفوح منها رائحة عجمية»^(١٣).

وخلاصة القول: إن إمام الفقيه بالموضوعات السياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية سيعزز من قدرة (المجتهد) على فهم أوسع لمجالات الاجتهاد والتجديد فيه. كما أن التجديد في مناهج الاجتهاد سيعزز من قدرة (المجتهد) على الاجتهاد بصورة دقيقة وصحيحة... ومن هنا، تنبع الحاجة إلى التجديد في الاجتهاد سواء فيما يتعلق بالتجديد في مجالات الاجتهاد أو مناهجه ووسائله.

التجديد في المرجعية

لعبت المرجعية الدينية عند الشيعة ولا تزال دوراً مؤثراً في توجيه الأمة وقيادتها. كما كان للمرجعية في بعض الفترات التاريخية دوراً حاسماً في تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية؛ وقد تضيق تلك القدرة أو تتسع تبعاً لضيق أو سعة الفرص المتاحة أمام العمل المرجعي.

ونظراً لضخامة التطورات والتغيرات في الألفية الثالثة وما تفرضه من تحديات ومخاطر أمام المرجعية الدينية، فإن عدداً من العلماء والفقهاء والمفكرين قد دعوا إلى تطوير وتجديد حركة المرجعية بحيث تكون قادرة على استيعاب المتغيرات ومواجهة التحديات الجديدة، والتأثير في مجريات الأحداث، والتطوير في آليات ووسائل العمل المرجعي.

وآية الله الشيخ محمد مهدي شمس الدين قده واحد من هؤلاء العلماء الذين يدعون إلى التجديد والتطوير في وظائف المرجعية، وكذلك في الصيغة التنظيمية للعمل المرجعي، يقول

رحمته: « هل هذه الصيغة التي كانت سائدة والتي لاتزال مستمرة حتى الآن هي صيغة ملائمة الآن لحاجات الإنسان المسلم، ولظروف الإنسان المسلم، لحاجات الأمة الإسلامية وشعوبها؟ أو هذا الشعب منها أو ذاك، ولظروفها ومخاطرها أو لا؟

يبدو أن هذه الصيغة غير ملائمة، غير كافية. هي مجزية من ناحية التكليف الشرعي، ولكنها غير كافية من ناحية الوضع العام. من هنا، بدأ هذا الجيل، جيلنا، يفكر بتطوير مؤسسة المرجعية إلى صيغة تلائم حاجات الإسلام والمسلمين، وحاجات الدعوة الإسلامية، وحاجات المسلمين في هذا الزمن «^(٤).

ويرى الشيخ أيضاً أن مهمات المرجعية هي:

١- توضيح الأحكام الشرعية.. كالأحكام التكليفية (الوجوب، الحرمة، الاستحباب، الكراهة، الإباحة) والأحكام الوضعية (الصحة، البطلان.. وغير ذلك).

٢- بلورة المفاهيم.. كمفهوم حرية المرأة، حرية الاقتصاد، حرية الإعلام، حرية التعبير، حرية الاعتقاد، هذه المفاهيم، وغير ذلك من مفاهيم ديمقراطية، شورى، حكم، علاقات خارجية، علاقات داخلية، وحدة، مفهوم الوحدة.. إلى غير ذلك من مفاهيم. فمن مهمات المرجعية بلورة المفاهيم، لأن الحكم يكون غالباً مرتبطاً بمفهوم عام.

٣- التبليغ والدعوة.. فالمرجع - كما يرى الشيخ شمس الدين - شيخ

المبلغين، هو منظم المبلغين، والمرجعية يجب أن تكون في موقع الفعل وليس الانفعال.

٤- القيادة.. هذه المسألة حصل فيها كلام كثير ومفاده: هل أن المرجع الفقيه يقود أو ليس من مهماته المرجعية أن يقود، أي هل أن مرجعيته هي في الأمور الشرعية فقط أم أن وظيفته كمرجع هي أن يكون قائداً للمجتمع أيضاً؟ هذه المسألة من ناحية فقهية هي موضع جدل، ويتبع المبنى في مدى ما للفقيه من ولاية، وأن له ولاية مطلقة، أو ولاية أضيقت، أو ولاية محدودة.. هذا من جهة. أما من جهة ثانية فهناك درجة استعداد المجتمع، ودرجة حاجة المجتمع^(١٥).

وهذه المسألة (وحدة المرجعية والقيادة) أم عدم لزوم الوحدة بينهما من المسائل المثيرة للجدل في الوسط العلمي، ولاتزال المسألة في دائرة التنظير الفقهي والسياسي، وتبقى المسألة موضع خلاف بين الفقهاء والعلماء. إلا أن الشيء المتفق عليه أن المرجعية تبقى تمثل قيادة للمجتمع من الناحية الروحية والدينية على الأقل، ويبقى الخلاف في المعنى الأعم للقيادة، كما أن المرجعية تملك من مقومات القوة والتأثير في المجتمع ما لا تملكه أية قيادة أخرى، فالمرجعية تملك القلوب.. وهذا هو سر قوة المرجعية الدينية في الوسط الاجتماعي.

ومن المفيد للمرجعية أن تتطور إلى مؤسسة منظمة؛ بحيث تكون قادرة على استيعاب المتغيرات، ومواجهة التحديات

الضخمة، والعمل من أجل إيجاد حلول للمشاكل الشائكة، وتطوير آليات ووسائل العمل المرجعي بما يخدم الإسلام والمسلمين. كما يجب الاستفادة من الوسائل الحديثة كالإعلام ووسائل الاتصال الأخرى في زيادة تفعيل الدور المرجعي، وإيصال رأي المرجعية حول مختلف القضايا التي تهتم الناس إليهم، وإيصال آراء الناس إلى المرجعية... وبهذا يتم التواصل المطلوب بين المرجعية ومختلف شرائح المجتمع.

ولا يصح بأي حال من الأحوال أن تنفصل الأمة عن المرجعية الدينية؛ إذ أن ذلك يؤدي إلى انحرافات شديدة الخطورة في غير اتجاه. كما أن من المهم أن تعيش المرجعية الدينية آمال الأمة وآلامها، وأن تتعرف على هموم الأمة وقضاياها؛ لأن ذلك يساهم في تنمية التدين في المجتمع، وينمي من العلاقة الواعية بين الأمة والمرجعية.. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ذلك يعطي الفقهاء وعياً بالموضوعات المتغيرة تبعاً للمتغيرات الزمانية والمكانية، مما يستدعي بالضرورة تبديل الحكم الشرعي، والأحكام الشرعية وإن كانت لا تتبدل بتبدل الزمان والمكان، إلا أن الموضوعات تتغير، وتبعاً لذلك تتغير الأحكام، فالأحكام تتبع الموضوعات.

والخلاصة: إنه من المهم للغاية أن تزداد مساحة الاتصال بين الأمة والمرجعية الدينية، وأن تتجاوز حدود العلاقة الجزئية إلى علاقة قائمة على قواعد متينة وثابتة وراسخة في عالم متغير بات فيه « الثبات » في أي شيء من أصعب الأشياء.

التجديد في الخطاب الإسلامي

يعتقد الكثير من المفكرين ومنهم الشيخ محمد مهدي شمس الدين أن الخطاب الإسلامي المعاصر بحاجة إلى تجديد وتطوير ومراجعة في الأسلوب والمضمون؛ فالخطاب الإسلامي المعاصر اتسم بالتجريد مما جعله عرضة للنقد والمراجعة خصوصاً عندما وُضِعَ في دائرة التطبيق العملي.

وفي هذا الموضوع الهام يقول الشيخ شمس الدين: «إن الفكر الإسلامي في مختلف صيغته الحديثة، ومنذ بدء تشكل الخطاب الإسلامي المعاصر، فكر تجريدي بدرجة كبيرة. نلاحظه في فكر الإخوان المسلمين الذي يُعد - تاريخياً - أقدم خطاب إسلامي، بعد رجيل الأفغاني، ومحمد عبده، وجماعة شمال أفريقيا.

فالخطاب تجريدي، في سمته العامة، بل في معظم مظهراته في نطاق الأحزاب والحركات الإسلامية، بل في نطاق الشخصيات القيادية في العالم الإسلامي.

وهنا، يكمن فشل الخطاب في إحداث تغييرات ملموسة في الرؤى الاجتماعية والسياسية العملية. ربما يكون قد أفلح في إحداث ثورة عاطفية وروحية، أو إعادة تكوين مثل أعلى، أو هدف أسمى، وهو استعادة مشروع الإسلام في الأمة والمجتمع.

إن الخطاب الإسلامي في صيغته الحديثة أكثر تجديدية من أول صيغة في العصر الحديث، كما جرى على لسان الأفغاني وما تأثر به محمد عبده من هذه المدرسة (أي مدرسة الأفغاني). وكما جرى في الخطاب الذي صيغ على لسان الرواد المغاربة في شمال أفريقيا مثل ابن باديس والإبراهيمي وأمثالهما.

حين نقرأ الخطاب الإسلامي في نصوص الأفغاني، نجد خطاباً أقرب إلى الواقعية، فهو متحرك، حي، خطاب يباشر الأمور كما هي، ويقترح صيغاً عملية وواقعية، وهو أمر لافت. إن النزعة العملية لهذا الفكر جعلته أكثر غنى؛ فالتجارب التي خاضها الدعاة في كل أنحاء العالم الإسلامي في تلك المرحلة، أو ما بعد الأفغاني، هي أكثر غنى، وأكثر شمولية. فالأفغاني كما نعلم، جاء وكان لا يزال للإسلام مشروع قائم هو الدولة العثمانية، والذين جاؤوا من بعده جاؤوا بعد اكتمال الأنهار، وبعد أن واجهت الأمة في معظم مجتمعاتها وشعوبها تجارب على الأرض. حاربت وخوربت، قتلت وقتلت، هزمت ونهبت.. وكان ينبغي أن يكون هذا الخطاب أكثر قرباً من الواقع، وأكثر تحديدا لصيغ المشروع العملية»^(١٦).

ولكي يستطيع الخطاب الإسلامي المعاصر أن يرتقي إلى

مستوى الريادة في التغيير والتأثير لا بد من الانتقال من حالة الانفعال إلى الأفعال، ومن سمة العموميات إلى الخصوصيات، ومن الحماس إلى التعقل، ومن التجريد إلى الواقع، ومن الشعارات إلى العمل، ومن الماضي إلى الحاضر، ومن السلبية المطلقة إلى الرؤية الإيجابية، ومن النقد المطلق إلى التحليل العلمي... وهكذا يجب مراجعة الخطاب الإسلامي المعاصر في كل مفردة من مفرداته، وكل بعد من أبعاده، وكل مظهر من مظاهره بما يضمن الارتقاء بالخطاب الإسلامي إلى مستوى التحديات، والقدرة على المنافسة في ظل عالم يعج بمختلف الخطابات البراقة. كما يجب التجديد والتطوير في أساليب الخطاب الإسلامي ومضامينه بما يتناغم مع المتغيرات الزمانية والمكانية، وبما يسهم في الوصول إلى الأهداف العليا التي يسعى الخطاب الإسلامي المعاصر من أجل تحقيقها على أرض الواقع.

ومن الضروري أن يتجاوز الخطاب الإسلامي سمة (التجريد) الغالبة عليه إلى التفاعل مع الواقع. كما أنه من المهم تجاوز الاستغراق في قضايا الماضي إلى فهم الحاضر واستشراف آفاق المستقبل مع الاستفادة من دروس الماضي؛ وليس مجرد الوقوف عند الماضي والتغني بأمجاده كبديل عن تحمل المسؤولية تجاه ما يحدث في الحاضر.

والخطاب الإسلامي المعاصر بحاجة ماسة إلى تطوير أساليبه وأدواته كي يكون فاعلاً ومؤثراً، وتجديد مضامينه بما يتلاءم مع

قضايا الحاضر والمستقبل كي يتمكن من مواجهة التحديات
المستجدة، والمشكلات الجديدة برؤية عصرية.. وبهذا يستطيع
الخطاب الإسلامي أن يزيد من قدرته على التغيير والتأثير في حركة
المجتمع، ومسار الأمة، وصناعة رأي عام مناصر للمنهج الإسلامي
ومدافع عنه. كما يمكن للخطاب الإسلامي المعاصر إذا ما طور من
مضمونه وآلياته أن يؤثر في مجريات الأحداث، ويساهم في صنع
الحاضر، ويرسم معالم المستقبل.

هوامش الفصل الثاني

- (١) الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي، مصدر سابق، ص٧.
- (٢) انظر كتاب (الاجتهاد في الإسلام) مصدر سابق، ص٦٥.
- (٣) ثمرات النجف في الفقه والأصول والأدب والتاريخ، د. محمد كاظم مكّي، بيروت: دار الزهراء، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، ص١٦.
- (٤) الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي، مصدر سابق، ص٣٦.
- (٥) الشيخ محمد مهدي شمس الدين بين وهج الإسلام وجليد المذاهب، فرح موسى، بيروت: دار الهادي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ص٤٠.
- (٦) نفس المصدر السابق، ص٤١ في الهامش نقلاً عن مجلة الحوزة في قم.
- (٧) الاجتهاد والتجديد.. دراسة في مناهج الاجتهاد عند الإمام الخميني والشهيد المطهري والصدر، إبراهيم العبادي، بيروت: دار الهادي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ص١٥٠.
- (٨) نفس المصدر السابق، ص١٥٠.
- (٩) الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي، مصدر سابق، ص٨١.
- (١٠) تجارب محمد جواد مغنية بقلمه، إعداد: عبدالحسين مغنية، بيروت: دار الجواد، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ص٥١.
- (١١) الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي، مصدر سابق، ص٨٢.
- (١٢) بيم موج.. المشهد الثقافي في إيران: مخاوف وآمال، مصدر سابق، ص١٢١.

- (١٣) آراء في المرجعية الشيعية، مجموعة من الباحثين، بيروت: دار
الروضة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤، ص ٢٩١.
- (١٤) الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي، مصدر سابق، ص ١٥١.
- (١٥) نفس المصدر السابق، ص ١٥١.
- (١٦) نفس المصدر السابق، ص ١٩٣.

ثبت المصادر والمراجع

- ١- خاتمي، د. محمد، بيم موج.. المشهد الثقافي في إيران: مخاوف وآمال، بيروت: دار الجديد، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
- ٢- شمس الدين، الشيخ محمد مهدي، الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي، بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٣- شمس الدين، الشيخ محمد مهدي، الاجتهاد والتقليد.. بحث فقهي استدلاي مقارن، بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٤- الصدر، السيد محمد باقر، بحوث إسلامية، بيروت: دار الزهراء، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٥- العبادي، إبراهيم، الاجتهاد والتجديد.. دراسة في مناهج الاجتهاد عند الإمام الخميني والشهيد المطهري والصدر، بيروت: دار الهادي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٦- الفضلي، د. عبدالهادي، دروس في فقه الإمامية، قم - إيران: مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- ٧- مجموعة من الباحثين، آراء في المرجعية الشيعية، بيروت: دار
الروضة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٨- مطهري، مرتضى، الاجتهاد في الإسلام، بيروت: دار التعارف
للمطبوعات، غير مؤرخ عدد الطبعة ولا تاريخ الطبع.
- ٩- مغنية، عبدالحسين، تجارب محمد جواد مغنية بقلمه.. وأقلام
الآخرين، بيروت: دار الجواد، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ١٠- مكّي، د. محمد كاظم، ثمرات النجف في الفقه والأصول
والأدب والتاريخ، بيروت: دار الزهراء، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ -
١٩٩١م.
- ١١- موسى، فرح، الشيخ محمد مهدي شمس الدين بين وهج
الإسلام وجليد المذاهب، بيروت: دار الهادي، الطبعة الأولى
١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

المحتويات

المقدمة.....	٥
الفصل الأول: الاجتهاد.....	٩
مدخل.....	١٣
تعريف الاجتهاد.....	١٥
مقدمات الاجتهاد.....	١٩
١- علوم اللغة العربية.....	١٩
٢- علوم البلاغة.....	٢٠
٣- علوم القرآن.....	٢٠
٤- علم الحديث.....	٢١
٥- علم أصول الفقه.....	٢١
٦- علم المنطق.....	٢١
٧- القواعد الفقهية.....	٢٢
٨- المعرفة التاريخية.....	٢٢
٩- الاطلاع على الحياة المعاصرة.....	٢٣
مجال الاجتهاد.....	٢٧

٣٣	التخصص في الاجتهاد.....
٣٩	الاجتهاد في القضايا المعاصرة
٤٧	هوامش الفصل الأول.....
٤٩	الفصل الثاني: التجديد.....
٥١	مدخل.....
٥٣	مفهوم التجديد.....
٥٧	التجديد في الحوزات العلمية.....
٦٧	التجديد في الاجتهاد.....
٧٥	التجديد في المرجعية.....
٧٩	التجديد في الخطاب الإسلامي.....
٨٣	هوامش الفصل الثاني.....
٨٥	ثبت المصادر والمراجع.....
٨٧	المحتويات.....
٨٩	صدر للمؤلف.....
٩٠	عنوان المؤلف.....

صدر للمؤلف

- ١ - الإمام الهادي (ع) قدوة الثائرين.
- ٢ - الشخصية الناجحة.
- ٣ - الصعود إلى القمة.
- ٤ - شرعية الاختلاف.. دراسة تأصيلية منهجية للرأي الآخر في الفكر الإسلامي.
- ٥ - فلسفة الفكر الإسلامي.. قراءة جديدة لأهم الأصول الفكرية في الإسلام.
- ٦ - الخمس.. فلسفته وأحكامه.
- ٧ - الشباب.. هموم الحاضر وتطلعات المستقبل.
- ٨ - الاجتهاد والتجديد.. قراءة لقضايا الاجتهاد والتجديد في فكر الشيخ محمد مهدي شمس الدين (بين يديك).

عنوان المؤلف

عزيزي القارئ:

يمكنك مراسلة المؤلف عبر العنوان البريدي التالي:

المملكة العربية السعودية

المنطقة الشرقية

ص. ب: ٨٤١ القطيف ٣١٩١١

أو على الفاكس رقم: ٨٥١٣٩٤٢ (٠٠٩٦٦٣)

عبد الله أحمد اليوسف

الاجتهاد والتجديد.. قراءة لقضايا الاجتهاد والتجديد
في فكر الشيخ محمد مهدي شمس الدين

يمثل الاجتهاد الوسيلة الأساسية للتأصيل الشرعي لكل القضايا الجديدة كما القديمة، والمسائل الحديثة والأسئلة المعاصرة؛ وبدونه لا يمكن استيعاب المتغيرات، ولا الإجابة على الأسئلة الحائرة، ولا تأصيل ما يحتاج إلى تأصيل شرعي، ولا استنباط الأحكام الشرعية فيما يجب فيه ذلك.

والتجديد يمثل ضرورة وحاجة ثابتة ومستمرة؛ فمن طبيعة الأشياء التجدد والتغير، وتبعاً لذلك ينبغي التجديد في الفكر الديني -وليس في الدين نفسه- إذا ما أريد للخطاب الإسلامي الارتقاء إلى مستوى التحديات الخطيرة، والتغيرات الهائلة في حياتنا المعاصرة.

ويعتبر آية الله الشيخ محمد مهدي شمس الدين ^{قده} واحداً من أبرز دعاة الاجتهاد والتجديد في العصر الحديث؛ فقد كان له آراء متميزة ومستتيرة وجريئة فيما يتعلق بقضايا الاجتهاد والتجديد. وهذا الكتاب ما هو إلا محاولة لقراءة أهم قضايا الاجتهاد والتجديد في فكر الشيخ محمد مهدي شمس الدين، وهي قراءة تستهدف إنماء عملية الاجتهاد وحركة التجديد سواء في حقول الفقه وأصوله، أو حقول العلوم الشرعية الأخرى، أو في مختلف حقول المعرفة والفكر والعلم.